هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية المؤدي الى
البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية
معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)
مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12–16 فبراير 2017

HC095-C2-R095

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 18
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 31
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 41
5. الاستنتاج 50

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من اجل تلبية الحاجة الى وجود نظام صارم لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

أجريت عملية مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال دراسات الأعمال التابعة لجامعة (Bangor)، والتي يقدمها معهد الدراسات المصرفية والمالية في مملكة البحرين (BIBF)، من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وتم إجراء الزيارة الميدانية على مرحلتين؛ قام بالزيارة الأولى ممثل عن لجنة المراجعة خلال الفترة من 25 إلى 27 يناير 2017، حيث قام بزيارة جامعة (Bangor) في مدينة (Wales) في المملكة المتحدة، والتي يتم تقديم وتدريس مؤهلاتها من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية التابع لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، في البحرين. اما الزيارة الثانية فقد قام بها جميع أعضاء لجنة المراجعة خلال الفترة من 12 إلى 16 فبراير 2017، والتي كانت في مقر معهد الدراسات المصرفية والمالية في البحرين. وقد تم إجراء هذه الترتيبات؛ نظرًا لطبيعة ونوعية البرامج المقدمة في المعهد، والتي تحتاج إلى إجراء ترتيبات بين المؤسستين فيما يتعلق بطريقة تقديمها، وضمان الجودة الداخلية لها. والبرامج التي تم مراجعتها أثناء هذه الزيارات الميدانية، هي: (برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية، وبرنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو إلى بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية، وبرنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي، والذي يؤدي إلى الحصول على البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية). ويتمكن خريجو الدبلومات الثلاثة من الانتقال مباشرة إلى السنة الثالثة للبكالوريوس المتعلق بتخصصهم لدراسته في جامعة (Bangor).

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في أبريل 2016 بإخطار معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بأنه سوف يخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه. واستعدادًا لهذه العملية، قام المعهد بعملية تقييم ذاتي لهذه البرامج الأكاديمية؛ قدم على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 16 أكتوبر 2016.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية الخاصة بالمحاسبة، والمالية، والصيرفة، وادارة الأعمال، والتمويل الإسلامي وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية، وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

يتضمن هذا التقرير سردًا لعملية المراجعة والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على مؤهل البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية المقدم من قبل جامعة (Bangor)، وذلك بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء.

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب الاعمال).

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن يستفيد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وبالتعاون مع جامعة (Bangor) من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى بكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن

من حق المعهد أن يقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على المعهد أن يقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها إلى كل من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وجامعة (Bangor) على الطريقة المتعاونة التي ساهمت بها كلتا المؤسستين في عملية مراجعة البرامج الأكاديمية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه كل من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين بالجامعة، فضلا عن أداء موظفي معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

ج. نبذة عامة حول معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)

تأسس معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في 1981، بغرض تقديم التعليم والتدريب اللازمين لدعم القطاعين المالي والمصرفي في مملكة البحرين، ويطرح المعهد مجموعة كبيرة من البرامج تضم الدورات الدراسية القصيرة، والبرامج المتخصصة، والبرامج المهنية، فضلا عن البرامج الجامعية، وبرامج الدراسات العليا، وتتمثل رؤية المعهد في "أن يكون محط الأنظار في تطوير المهنيين في قطاع الأعمال" واما رسالته فهي "المساهمة في تأسيس البحرين كمركز مالي على المستوي الإقليمي وذلك من خلال تقديم الجودة، والقيادة الفكرية، والقيمة، ومن خلال تأسيس المعهد كمركز للتميز". ويتشكل هيكل المعهد من ستة مراكز، منها؛ مركز الدراسات التنفيذية والأكاديمية، وهو المسئول عن طرح الدبلومات الخاصة بجامعة (Bangor)، والتي تم اعتماد جودتها من قبل الجامعة نفسها، كما أنها تؤدي إلى الحصول على مؤهل البكالوريوس منها؛ مما يعني بدوره أنَّ خريجي دبلوم المحاسبة والدراسات المالية يمكنهم الانضمام مباشرة إلى السنة الثالثة من برنامج البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية في الجامعة. ومن الجدير بالذكر، أنه وفقا لترتيبات التدقيق بين الجامعة والمعهد، والتي تعود إلى عام 2004، فإنَّ الإجراءات واللوائح الخاصة بالجامعة يتم على أساسها إدارة العمليات في المعهد؛ بناء على الإجراءات المعتمدة، حيث تتحمل الجامعة المسئولية الكاملة عن المعايير الأكاديمية وضمان جودة التعلم في الدبلومات الثلاثة التي يطرحها المعهد.

وأثناء الزيارة الميدانية كان هناك (13) موظفًا أكاديميًّا يعملون في مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية؛ (5 منهم يعملون بدوام كامل، و8 يعملون بدوام جزئي)، بالإضافة إلى (8) موظفين إداريين يعملون جميعا بدوام كامل. وكان العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين بالدبلومات الثلاثة وقت إجراء المراجعة (168) طالبًا.

د. نبذة عامة حول الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية المؤدي الى البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية

تم طرح دبلوم المحاسبة والدراسات المالية لأول مرة في العام الأكاديمي 2004–2005، كبرنامج بنظام الدوام الكامل من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية التابع للمعهد، وبالشراكة مع جامعة (Wales) التي تتبعها جامعة (Bangor) كإحدى مؤسساتها التأسيسية. وقد أسفر هذا التعاون عن الاتفاق بالتقدم إلى السنة الأخيرة من برنامج البكالوريوس في الجامعة في العام الأكاديمي 2010–2011، وبمعنى آخر، فإن الطلبة الملتحقين بهذا البرنامج سوف يحصلون على شهادتين هما: (الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية)، المؤدي الى (البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية)، وكلتاهما من جامعة (Bangor). وفي وقت الزيارة الميدانية، كان هناك (3) من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، و(4) يعملون بدوام جزئي، حيث يساهمون جميعًا في تقديم البرنامج. وتألفت الدفعة الأولى من دبلوم المحاسبة والدراسات المالية من (25) طالبًا، في حين تألفت الدفعة الأولى من خريجي بكالوريوس المحاسبة والدراسات المالية من (27) طالبًا. ووفقا للإحصاءات التي قدمها المعهد أثناء الزيارة الميدانية، كان هناك (75) طالبًا مسجلين في برنامج الدبلوم للعام الأكاديمي 2016–2017.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية المؤدي الى البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية رسالة ورؤية واضحتين؛ يمكن للطلبة والأساتذة الاطلاع عليهما من خلال موقعه الإلكتروني، أو من خلال كتيبه الإرشادي، حيث تنصَّ رؤية المعهد "على أنه يطمح إلى أن يكون الوجهة المختارة لتطوير المهنيين في مجال الأعمال"، ويتحقق هذا من خلال رسالته، والتي تتمثل في "تقديم الجودة، والقيادة الفكرية، والقيمة من خلال: توفير مجموعة شاملة من برامج التطوير المهني المرتبطة بالحياة الوظيفية، والتي لها تأثير مهني طويل المدى، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية العالمية الأفضل في فئتها، وتحفيز البيئة التعليمية من خلال التقديم المبتكر للتعليم من قبل الكفاءات العالية من أعضاء هيئة التدريس، والممارسين، والموظفين؛ مما يزيد الثقة لدى الجهات المعنية في المعهد، ويسهم إلى أقصى حد في تعزيز مكانة البحرين على المستوي الإقليمي كمركز مالي". علاوة على ذلك، فقد درست اللجنة الأهداف العامة والتفصيلية لبرامج كل من دبلوم المحاسبة والدراسات المالية، وبكالوريوس المحاسبة والدراسات المالية، ووجدت اللجنة أنها مناسبة لنوعية ومستوى كل مؤهل علمي منهما، وأن الأهداف العامة والتفصيلية لكلا المؤهلين تم صياغتهما على نحو جيد، كما أنَّهما متوافقتان تماما مع ما تنص عليه كل من رسالة ورؤية المؤسسة. علاوة على ذلك، يوجد في المعهد أيضا إطارٌ واضحٌ للتخطيط الأكاديمي يسهل الاستفادة من العرض الخاص لدراسة السنة الثالثة للبكالوريوس فيه؛ مما يوفر بديلا للطلبة الذين لا يرغبون في مواصلة دراستهم لدى جامعة (Bangor)؛ بسبب أمور مرتبطة بالعمل أو مرتبطة بالالتزامات الأسرية. ولقد قام مجلس إدارة المؤسسة بإصدار القرار الخاص بدراسة السنة الثالثة من البكالوريوس في المعهد؛ بناءً على الطلبات المقدمة من قبل أولياء الأمور والطلبة. ومن خلال المقابلات، ومراجعة الأدلة المقدمة، أكدت اللجنة أن أهداف برنامج دبلوم المحاسبة والدراسات المالية هي أهداف مناسبة لنوعه ومستواه، ومن ثم تقدر لجنة المراجعة أن كلًّا من الأهداف العامة والتفصيلية للبرنامج تساهم في تحقيق رسالة ورؤية المعهد.

1.2 تمَّ تصميم منهج البرنامج بطريقة تمكن الطلبة من الحصول على دبلوم المحاسبة والدراسات المالية خلال عامَيْن أكاديميين، ثم التقدم إلى العام الثالث للحصول على مؤهل البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية من جامعة (Bangor). ويتألف دبلوم السنتين، بالإضافة إلى مؤهل البكالوريوس في السنة الثالثة، من (25) مقررا دراسيا مقسما إلى (ثماني) مقررات إلزامية في السنة الأكاديمية الأولى، تليها (10) مقررات دراسية؛ (تسع مقررات إلزامية، وواحد اختياري) في السنة الأكاديمية الثانية، ثم (سبع) مقررات؛ (ست إلزامية، ومقرر واحد اختياري) في السنة الثالثة. وقد درست اللجنة الخطة الدراسية الخاصة ببرنامج دبلوم المحاسبة والدراسات المالية، ولاحظت أنه برنامج مستقل يزود الطلبة بالمعارف، والمهارات، والكفاءات اللازمة؛ للحصول على شهادة الدبلوم؛ وقد تأكد ذلك خلال جلسات المقابلة التي أجريت مع الطلبة والخريجين في كل من المعهد والجامعة. غير أنه، وفقا لما ذكره الخريجون، كان هناك أمرٌ واحدٌ يشغلهم، وهو قلة عدد المقررات الدراسية الاختيارية خلال أول سنتين لهم في المعهد، خلافا لجامعة (Bangor)، التي تقدم خيارات عديدة للمقررات الاختيارية. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يوسع من نطاق المقررات الدراسية الاختيارية التي يتم تقديمها للطلبة خلال أول سنتين من الدراسة في المعهد. وقد درست اللجنة هيكل المنهج الخاص ببكالوريوس المحاسبة والدراسات المالية، ولاحظت أنه يوضح المتطلبات المسبقة للمقررات، مثل استكمال مقرر المحاسبة ونظم المعلومات – الجزء الاول (ACC1106)، كشرط مسبق للالتحاق بمقرر المحاسبة ونظم المعلومات – الجزء الثاني (ACC2111). علاوة على ذلك، تشير الخطة الدراسية إلى كيفية المساهمة المشتركة بين المقررات الدراسية وبعضها البعض، والتي تسهم بدورها في التقدم المنطقي المؤدي إلى تحقيق التوازن المناسب بين النظرية والتطبيق. كما أن هناك بعضَ المقررات الدراسية التي تؤهل الطلبة للإعفاء من الالتحاق بالمقررات الدراسية التابعة لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، وكذلك التابعة للمعهد المعتمد لإدارة المحاسبين (CIMA). ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين والطلبة، علمت اللجنة بوجود ثلاث مقررات إلزامية تمثل متطلبات مجلس التعليم العالي، وهي اللغة العربية، وحقوق الإنسان، وتاريخ البحرين. ومن خلال جلسات المقابلات، أكدت اللجنة أنَّ المقررات الثلاث المذكورة أعلاه؛ يتم تقديمها خلال السنة الأولى والسنة الثانية، في حين لاحظت اللجنة أن هذه المقررات لا تندرج ضمن وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج دبلوم المحاسبة والدراسات المالية. ولهذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز تعديل وثيقة المواصفات الخاصة بدبلوم المحاسبة

والدراسات المالية، لكي تنص بوضوح على الثلاث مقررات الإلزامية التي يتم دراستها؛ بناء على طلب مجلس التعليم العالي. وأثناء جلسات المقابلة، أبلغت اللجنة بأن المقررات الدراسية الثلاث المذكورة أعلاه يتم تقديمها خلال السنتين الأولى والثانية من الدراسة ضمن المقررات التي تشكل شهادة الدبلوم؛ مما يرفع من العبء الواقع على عاتق الطلبة خلال هذه السنوات، والذي يتراوح ما بين (16 و18) ساعة من المحاضرات الأسبوعية، في حين ترى اللجنة أنَّ هذا العبء يعدُّ معقولا. علاوة على ذلك، فقد درست اللجنة الملفات المقدمة للمقررات الدراسية، ووجدت أنَّ عبء العمل الواقع على الطلبة يعد مناسبًا ومحققا للتوازن الملائم بين اكتساب المعرفة والمهارات. كما أشار الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يشعرون بالرضا تجاه تحقق التوازن بين العناصر النظرية والعملية للمقررات الدراسية. كما تقدر اللجنة أن المنهج الدراسي يقدم المجموعة المطلوبة من المقررات الدراسية التي تحقق التوازن المناسب بين النظرية والتطبيق، وتعد الطلبة للعمل في مجال المحاسبة والمالية، في حين قام الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بإلقاء الضوء على أحد المقررات الدراسية وهي مقرر التقارير والمحاسبة المالية الدولية (ACC2107)، حيث أشاروا إلى تكدس هذا المقرر بالموضوعات الصعبة المتعلقة بالبيانات الأساسية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والتي يتم تغطيتها على مدار فصل دراسي واحد، كما لاحظت اللجنة أن أداء الطلبة في هذا المقرر أقل من أدائهم في بقية المقررات الدراسية. وقد أوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم متفقون مع الطلبة بشأن هذه المسألة، ويعملون حاليًا على إيجاد حل لها. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على فريق البرنامج تقسيم مفردات المنهج الدراسي بشكل مناسب، وذلك بنقل البيانات الأساسية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، من مقرر (ACC2107) إلى مقرر مقدمة في المحاسبة المالية (ACC1101). وتلاحظ اللجنة من خلال الخطة الدراسية أنَّ البرنامج لا يشتمل على عنصر التعلم القائم على العمل. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنه يوجد اقتراح لتقديمه من خلال مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية خلال عام 2017، كما تم التأكيد خلال المقابلات مع كبار المديرين على تكليف أحد الموظفين بوضع برنامج ذي ساعات معتمدة للتدريب العملي؛ ليتم تقديمه خلال فصل الصيف. وقد أعرب أرباب الأعمال الذين أجريت معهم مقابلات عن الحاجة القوية إلى برنامج للتدريب العملي، وعن استعدادهم لتوفير فرص مجدية للتدريب العملي بمجرد إدخاله في البرنامج. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة على أن يواصل فريق البرنامج في وضع خططه الخاصة بتقديم عنصر التعلم القائم على العمل في البرنامج.

1.3 يتم تنظيم مفردات المنهج الدراسي للبرنامج، بحيث تعكس التطورات الراهنة في مجال المحاسبة والدراسات المالية؛ من أجل الربط بين المعرفة والممارسة المهنية. وجميع المقررات الدراسية تتميز بشكل عام بالعمق والاتساع الجيدين، كما يمكن محاذاتها ببرامج أخرى مماثلة تقدم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتبع جميع المقررات الدراسية النموذج نفسه في طرح مواصفاتها، حيث يشتمل على رقم المقررات الدراسية، ومسمياتها، وعدد الساعات المعتمدة لها، وعدد ساعات الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس، ومنسق المقررات، والمتطلبات المسبقة، والأهداف، ومخرجات التعلم المطلوبة منها، والملخص التوضيحي للموضوعات، والمواد المستخدمة في التعليم (الكتب الدراسية، والمواد التكميلية) فضلا عن أساليب التقييم. وتلاحظ اللجنة أن هذه المقررات الدراسية تشتمل على الكتب الدراسية المعترف بها، والتي يستخدم معظمها في مجالي المحاسبة والمالية على المستوى الدولي. وقد أوضح الموظفون الذين تم مقابلتهم أنَّ جميع المقررات الدراسية قد تم اعتمادها مؤخرًا من قبل جامعة (Bangor) في 2016، وقد درست اللجنة عينات من المخططات التوضيحية الخاصة بالمقررات الدراسية، ووجدت أنه تم تحديثها وفقًا لنتائج الأبحاث الحالية مع تزويدها بالعمق والاتساع الملائمين؛ لكي تكون متناسبة مع نوع البرنامج ومستواه. وهناك أيضا تركيز قوي على إعداد الطلبة بتزويدهم بالمعارف والمهارات المعمقة التي تمكنهم من تطبيق المفاهيم الرئيسة في سياق المحاسبة والمالية، فضلا عن اكتسابهم المهارات الشخصية التي تناسب مستوياتهم كخريجين. كما يتناول المنهج الدراسي الخاص بقانون الأعمال والتجارة (LW2201) قانون المملكة المتحدة بطريقة شاملة؛ من أجل إعداد الطلبة الذين سيتابعون دراستهم في جامعة (Bangor). وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات أنَّ معظم الأكاديميين المشاركين في البرنامج يحملون درجات ومؤهلات مهنية تمكنهم من مواكبة التطورات الحديثة، وضمان حداثة المواد الدراسية التي يدرِّسونها. وقد أوضح الطلبة الذين يدرسون في السنتين الأولى والثانية في المعهد أثناء مقابلاتهم أنه يتم حاليا توزيع مواصفات المقررات الدراسية في المحاضرة الأولى، في حين سيتم قريبا تحميل المواد الدراسية الخاصة بالمقررات على منصة التعلم الإلكتروني على غرار الطلبة الذين يدرسون في مؤهل البكالوريوس في جامعة (Bangor). وتقدر اللجنة أن المنهج الدراسي لدبلوم المحاسبة والدراسات المالية قد تمَّ توثيقه على نحو جيد مع ما يكفي من العمق والاتساع اللازمين؛ لدعم وتعزيز عملية تدريس البرنامج. وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإنَّ الموظفين الأكاديميين الذين تم مقابلتهم أثناء زيارة الجامعة أشاروا إلى الحاجة إلى التوسيع والتعزيز من محتوى مقرر الطرق الكمية (QM1101)؛

لتعزيز المفاهيم الكمية، والمهارات العددية والإحصائية لدى خريجي دبلوم المحاسبة والدراسات المالية؛ مما سيساعدهم عند دراستهم لمقرر الاقتصاد القياسي المالي (ASB3317)، حال انتقالهم إلى السنة الثالثة بجامعة (Bangor)، ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه المسألة تشكل قلقًا أيضا لدى طلبة المعهد الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارة الميدانية للجامعة، حيث أعربوا عن حاجاتهم إلى تطوير المهارات الإحصائية والعددية لديهم، لما تنطوي عليه من أهمية كبيرة للنجاح في هذا المقرر. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز تعديل مقرر الطرق الكمية (QM1101)؛ لضمان تزويد الطلبة بالمفاهيم الكمية، والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للنجاح في مقرر الاقتصاد القياسي المالي الذي يُقدم في السنة الثالثة من البكالوريوس.

1.4 لدى برنامج الدبلوم مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة التي تصنف إلى أربع فئات رئيسة هي؛ المعرفة والفهم، والمهارات التخصصية، والمهارات المعرفية (الفكرية)، والمهارات الرئيسة، على النحو المبين في الوثيقة الخاصة بمواصفات البرنامج. وبالمثل، فإنَّ هناك مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة، ووجدت أنَّ كلتا المجموعتين مناسبة لمستوى كل مؤهل علمي، كما أنهما متوائمتان مع الأهداف العامة للبرنامج، وأهدافه التفصيلية، حيث إن أهداف التعلم المطلوبة للبرنامج، والمذكورة ضمن المواصفات الخاصة في كلا المؤهلين، يتم موائمتها مع استراتيجيات وطرائق التعليم والتعلم، وكذلك وفقًا لأساليب التقييم. علاوة على ذلك، وأثناء زيارة جامعة (Bangor)، قدمت إلى ممثل اللجنة أدلة تشير إلى نظام موائمة مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الدبلوم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس. وقد أعرب الموظفون الأكاديميون الذين تم مقابلتهم عن فهمهم الواضح لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومواءمتها لدعم الأهداف العامة والتفصيلية للبرنامج، ودعم عملية تدريسه. وتقر لجنة المراجعة أنَّ أهداف التعلم المطلوبة لكلٍّ من الدبلوم والبكالوريوس، متوائمة مع الأهداف العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية، علاوة على تسهيلها لعملية تقدم الطلبة. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ هذه الأهداف المطلوبة من تعلم البرنامج هي في مجملها أهدافٌ مكتوبة بطريقة أقرب إلى كونها أهدافًا عامةً لا أهدافًا تفصيلية، كما أنها لا تتضمن أي إجراءات قابلة للقياس تدعم عملية تقييمها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز تعديل مخرجات التعلم المطلوبة؛ لضمان احتواء هذه المخرجات على إجراءات قابلة للقياس.

1.5 تنص مواصفات المقررات الدراسية بشكل واضح على مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي على حدةٍ. وقد درست اللجنة العينات المقدمة، وتلاحظ أن لكل مقرر دراسي مجموعة مخصصة من مخرجات التعلم المطلوبة التي ترتبط بشكل مباشر بمحتوى المقرر الدراسي، بالإضافة إلى مخرجات التعلم الشاملة التي تمثل جزءًا من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومن خلال الأدلة المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أكدت اللجنة أنَّ كلتا المجموعتين من مخرجات التعلم المطلوبة تعدُّ مناسبة لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها. ومع ذلك، وكما ورد في (الفقرة: 1.4)، فإن هذه المخرجات مكتوبة على أنها أهداف أكثر من كونها نتائج للتعلم، بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة عدم وجود ترابط مباشر بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي مع ما يناسبها من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وهذا الأمر يحتاج إلى معالجة، خاصة بالنسبة لأدوات التقييم التي تشمل (الامتحانات، الاختبارات القصيرة، التكليفات الدراسية)، حيث يتم موائمتها وربطها بالفئات ذات الصلة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلا من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، أو حتى مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل عام (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 3.4). ولذلك، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بتطوير آلية واضحة للربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.6 يتم تقديم برنامج الدبلوم بناءً على الاسترشاد باستراتيجية التقييم والتعليم والتعلم الخاصة بالمعهد، والتي تم الموافقة عليها مؤخرًا من قبل لجنة المعايير التعليمية. وتوثق الاستراتيجية مجموعة المبادئ والأساليب التعليمية التي تلائم تقديم البرنامج. وتشتمل هذه الأساليب على التعلم التفاعلي، والتعلم الذاتي المستقل، والحلقات النقاشية، ومجموعات العمل. وقد درست اللجنة عينة من ملفات المقررات الدراسية وجميع خطط التعليم والملاحظات الملحقة بها، ولاحظت وجود تنوع في طرائق التدريس المستخدمة مع ما يناسبها من مهام التقييم. وأثناء جلسات المقابلة، أوضح كبار الموظفين أنه من أجل تحقيق نشر أفضل لممارسات التعليم والتعلم، قام المركز بتقديم نظام مراجعة النظراء، والذي يجده الموظفون مفيدًا إلى حد كبير في تبادل الممارسات الجيدة. وقد درست اللجنة مجموعة مختارة من تقارير مراجعة النظراء وشعرت بالرضا تجاه هذه التقارير؛ نظرًا لاحتوائها على ملاحظات تفصيلية فيما يتعلق بسلوك المحاضرين. وقد أعرب الطلبة الذين تم مقابلتهم عن رضاهم تجاه طرائق التعليم والتعلم التي تم استخدامها من قبل فريق البرنامج. وتعرب اللجنة عن تقديرها لتنفيذ "استراتيجية التعليم والتعلم والتقييم" التي وضعها المعهد؛ لضمان تنوع أساليب التعلم المستخدمة؛

من أجل إعداد الطلبة للدراسة في السنة النهائية للبكالوريوس في جامعة (Bangor). كما تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من تنفيذ أسلوب التعلم الذاتي في بعض المقررات الدراسية، إلا أنه مازال يحتاج إلى المزيد من التعزيز في برنامج الدبلوم. وعلاوة على ذلك، فهناك أمثلة على الأبحاث التي تدعم التعليم والتعلم كما يتضح في بعض المقررات الدراسية مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات، في حين ترى اللجنة أنه في وسع الموظفين الأكاديميين القيام بالمزيد في هذا الصدد. ولذلك تحث لجنة المراجعة على أن يقوم فريق البرنامج بتعزيز جانب التعلم الذاتي والبحث العلمي في المزيد من المقررات الدراسية الخاصة ببرنامج الدبلوم.

1.7 لا يوجد لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني؛ ونتيجة لذلك، فإن عنصر التعلم الإلكتروني يتم إدخاله عن طريق مبادرات من الموظفين والطلبة، عندما يُطلب من الطلبة الوصول إلى الشركات والمصارف عبر الإنترنت، أو الوصول إلى الكتب الإلكترونية في المكتبة. وقد أبلغت اللجنة من قبل الطلبة الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ هذا الأمر يحد من إمكانية وصولهم إلى المعلومات والمواد الدراسية، كما أنه يعرقل من تطوير مهاراتهم في استخدام التعلم الإلكتروني على النحو الصحيح والمطلوب منهم خلال دراستهم في السنة الثالثة في الجامعة. ولذلك، تحث اللجنة على أن يقوم المركز بالاستثمار في الحصول على منصة للتعلم الإلكتروني؛ مما يسهل من دمج خبرة التعلم الإلكتروني بشكل مناسب ضمن خبرات التعليم والتعلم لدى الطلبة (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.8). علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أيضا أنه يتم استخدام عروض (PowerPoint) لجميع المقررات الدراسية التي يوفرها ناشروا الكتب الدراسية؛ مما يعني أنه في بعض الأحيان قد لا يوجد ما يكفي من الموضوعات المتعلقة بسوق العمل في البحرين. ولهذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية إدماج مواضيع متعلقة بالبحرين في شرائح الـ (PowerPoint) الخاصة بعروض المقررات الدراسية المستخدمة من المصادر الدولية كلما أمكن تطبيق ذلك.

1.8 يتبع برنامج الدبلوم استراتيجية المعهد الخاصة "بالتعليم والتعلم والتقييم"، والتي يوثق بها أنواع التقييمات المستخدمة لتحقيق الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه التفصيلية. ويتم إبلاغ هذه الاستراتيجية إلى جميع الجهات ذات العلاقة مثل الطلبة، والموظفين الأكاديميين، والمدققين الداخليين، والممتحنين الخارجيين. علاوة على ذلك، يُقَدَّم إلى الطلبة جدولٌ بالمواعيد المحددة

للتقييمات، وجدولٌ لمواعيد الاختبارات القصيرة والامتحانات ضمن وثيقة المواصفات الخاصة بكل مقرر دراسي، والتي توزع في بداية كل فصل دراسي. وخلال المقابلات علمت اللجنة أنَّ مهام التقييم يتم فحصها داخليًّا في المعهد، حيث يتم إعادة تصحيح (10%) على الأقل من أوراق الامتحانات تحت كل فئة من فئات الدرجات، بالإضافة إلى أوراق الامتحانات التي تقل درجاتها، أو تزيد بمقدار (5%) عن درجة النجاح، في حين يقوم بعملية التدقيق الخارجي فريقٌ من الممتحنين الخارجيين معينين من قبل جامعة (Bangor) وفقًا للوائح الامتحانات. علاوة على ذلك، علمت اللجنة أثناء المقابلات مع الموظفين أن لدى المعهد إجراءات للانتحال الأكاديمي، كما لديه برنامج (Turnitin) المستخدم في الكشف عن الانتحال. وأثناء الزيارة الميدانية، أشار الطلبة إلى استخدامهم لهذا البرنامج؛ للتحقق من أعمالهم، وإثبات أوجه التشابه مع غيرها من الأعمال الأخرى قبل تسليم مشروعاتهم أو تكليفاتهم الدراسية. ومن خلال المقابلات والوثائق المقدمة، علمت اللجنة أنه يحق للطلبة تقديم تظلم إذا كان لديهم أي قلق بشأن درجات أعمالهم التي خضعت للتقييم؛ ويتم التعامل مع التظلمات المتعلقة بالدرجات من خلال مدير البرنامج. وقد أشار الموظفون الذين تم مقابلتهم إلى وجود آلية تتسم بالشفافية لتصحيح أعمال الطلبة، كما يتم تزويدهم بنموذج لإجابات جميع الاختبارات القصيرة، بالإضافة إلى وجود تعليمات عامة لتقييم المشروعات. وتلاحظ اللجنة أن عملية التغذية الراجعة يتم تيسيرها من خلال نموذج موحد مكتوب؛ يقوم الموظفون الأكاديميون باستكماله، من خلال الأدلة الإرشادية التي يتم إبلاغهم بها، ثم تعود التغذية الراجعة بعد ذلك إلى الطلبة، وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أن هذه العملية يتم تنفيذها بطريقة منهجية. كما أوضح الطلبة الذين تم مقابلتهم أنَّ التغذية الراجعة يتم تقديمها دائما بعد أسبوع واحد من تسليم التكليف الدراسي، وأكدوا على أن التغذية الراجعة تساعدهم في تحسين أدائهم الأكاديمي. وتقدر اللجنة استخدام الإجراءات الواضحة في تقييم الطلبة إلى جانب التغذية الراجعة التفصيلية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة. وعلى الرغم مما سبق، فإن دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) ينصُّ على أنَّ معايير التقييم يجب أن تحدد بوضوح ما يتعين على الطلبة القيام به لتحقيق مستويات مختلفة من الأداء (الحد الأدنى للنجاح، جيد، ممتاز)، كما يجب كتابتها بوضوح حتى يمكن للطلبة فهمها بسهولة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن تقييم مشروعات الطلبة، إلى جانب العروض التوضيحية التي قدموها لا تبين كيفية تقييم الطلبة بشكل تفصيلي، كما لا تقدم تعليمات تفصيلية حول كيفية توزيع الدرجات على مختلف عناصر العمل مثل المقدمة، والمناقشة،

والاستنتاج، واللغة، والقواعد اللغوية، وعلامات الترقيم، والمراجع. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتطوير تعليمات تفصيلية لعملية منح الدرجات لكل من المشروعات والعروض التقديمية، بحيث توضح هذه التعليمات ما هو المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب توزيع الدرجات بطريقة أكثر تفصيلا.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- الغايات العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية تساهمان في تحقيق رسالة المعهد رؤيته.
- المنهج الدراسي يقدم المجموعة المطلوبة من المقررات الدراسية التي تحقق التوازن المناسب بين النظرية والتطبيق، وتعد الطلبة للعمل في مجال المحاسبة والمالية.
- المنهج الدراسي للبرنامج موثق بطريقة جيدة ولديه ما يكفي من العمق والاتساع لدعم وتعزيز عملية تدريسه.
- يلتزم المعهد باستراتيجية "التعليم والتعلم والتقييم" التي وضعها لضمان تنوع أساليب التعلم المستخدمة؛ من أجل إعداد الطلبة للدراسة في السنة النهائية للبكالوريوس في جامعة (Bangor).
- وضوح الإجراءات المستخدمة في تقييم الطلبة، إلى جانب التغذية الراجعة التفصيلية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- توسيع نطاق المقررات الدراسية الاختيارية التي تقدم للطلبة خلال السنتين الأولى والثانية في المعهد، وتعديل الوثيقة الخاصة بمواصفات البرنامج حتى تنص بوضوح على الثلاث مقررات المطلوبة من قبل مجلس التعلم العالي.
- تعديل محتوى مقرر الطرق الكمية (QM1101)؛ لضمان تعزيز الطلبة بالمفاهيم الكمية، والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للنجاح في مقرر الاقتصاد القياسي المالي، الذي يقدم في السنة الثالثة من البكالوريوس، وتقسيم المقررات الدراسية بشكل مناسب بنقل البيانات

الأساسية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، من مقرر (ACC2107) إلى مقرر مقدمة في المحاسبة المالية (ACC1101).

- تعديل مخرجات التعلم المطلوبة لتشتمل على إجراءات قابلة للقياس.
- إدماج مواضيع متعلقة بالبحرين في شرائح الـ (PowerPoint) الخاصة بعروض المقررات الدراسية المستخدمة من المصادر الدولية كلما أمكن تطبيق ذلك.
- تطوير مجموعة من التعليمات التفصيلية لعملية منح الدرجات لكل من المشروعات والعروض التوضيحية، بحيث تبين هذه التعليمات ما هو المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب توزيع الدرجات بطريقة أكثر تفصيلا.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 ينص تقرير التقييم الذاتي على أن الطلبة المقبولين في برنامج الدبلوم الذي يُقَدَّم في المعهد هم من طلبة جامعة (Bangor)، حيث يتبع المعهد معاييرَ القبول نفسها في البرامج الجامعية التابعة للجامعة، والتي تم تطبيقها منذ بدء البرنامج. وبمجرد أن ينهي الطلبة متطلبات السنة الثانية، فإنهم يحصلون على شهادة الدبلوم، ويمنحون إمكانية الانتقال إلى السنة الثالثة في برنامج بكالوريوس المحاسبة والمالية في جامعة (Bangor). وللالتحاق المباشر بالدبلوم؛ ينبغي على الطلبة الحصول على دبلوم البكالوريا الدولية بما لا يقل عن (24) نقطة، أو الحصول على (A) في ثلاث مواد دراسية في الثانوية العامة الإنجليزية، بحيث يكون الحد الأدنى للمجموع الكلي للدرجات بها (260)، وبالنسبة للمتقدمين الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس الحكومية، فإنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى لمتوسط مجموع الدرجات التراكمي في الثانوية العامة هو (75%) حتى يتم قبولهم في البرنامج. وخلال جلسات المقابلة، علمت اللجنة بوجود إجراءات تتعلق بانتقال الطلبة، فضلًا عن إجراءات أخرى تتعلق بتنفيذها. كما أنَّ المعلومات المتعلقة بمتطلبات القبول، والتسجيل، والحضور، الانضباط، وهيكل الرسوم الدراسية؛ موجودة في الدليل الإرشادي لطلبة جامعة (Bangor) (2016–2017). وتضع سياسة القبول حدًّا أدنى لمستوى اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية، وهو المستوى (6) في اختبار الـ (IELTS)، أو ما يعادله في الاختبارات الأخرى المعتمدة لكفاءة اللغة الإنجليزية. وإذا لم تتحقق الدرجة المطلوبة في اختبارات اللغة الإنجليزية، يقدم المعهد برنامجًا إلزاميًّا / تمهيديًّا في اللغة الإنجليزية حيث يتعين على الطلبة الالتحاق به، وتحقيق الدرجة المطلوبة في اللغة الإنجليزية حتى يتمَّ قبولهم. وأثناء جلسات المقابلة، أعرب كلٌّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن فهمهم الواضح لسياسة القبول، كما أشار الطلبة إلى استفادتهم الكبيرة من البرنامج التمهيدي في تعزيز كفاءتهم في اللغة الإنجليزية، وتحسين مهارات التواصل لديهم. وتقدر لجنة المراجعة أن هناك سياسة قبول مناسبة ومعروفة جيدًا لكل من الطلبة والموظفين، كما يتم تنفيذها بفاعليةٍ.

2.2 يحتفظ المعهد بتفاصيل ملفات سجل الطلبة المقبولين التي تتضمن معلومات تتعلق ما إذا كانوا اناث او ذكور، وما إذا كان التحاقهم بالبرنامج التحاقًا مباشرًا أم من خلال برنامج التأسيس الدولي (IFP)، والذي يتألف من اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والتفكير النقدي والمهارات الأكاديمية، كما تحدد أيضا مجموع درجاتهم في امتحان الـ (IELTS)، ونوعية المدارس القادمين منها؛ هل هي خاصة أم حكومية. وتلاحظ اللجنة أن دفعة الطلبة المقبولين في البرنامج تحتوي على جنسيات مختلفة. وتنصُّ الإحصاءات المقدمة على أن الحد الأدنى لمجموع الدرجات التراكمي الخاص بالطلبة الذين تم قبولهم مباشرة بالبرنامج للسنوات الأكاديمية 2013–2017، هو: (84%)، و(91%)، و(84%)، و(85%) على التوالي، وهو ما تراه اللجنة مناسبا. وأن عدد الطلبة المتقدمين للبرنامج كل عام عن طريق الالتحاق المباشر قد تراوح ما بين (5، و12) طالبًا من العام 2014، إلى الوقت الحالي. وتلاحظ اللجنة وجود اتجاه عام نحو زيادة عدد الطلبة الذكور عن الإناث، وذلك حسب البيانات المقدمة، وهو ما يتوقع في هذا النوع من البرامج، كما أنه يتوافق مع ما هو متعارف علية دوليا. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة بعدد الطلبة المتقدمين للحصول على شهادة جمعية المحاسبين القانونين المعتمدين (ACCA)، وشهادة زمالة المحاسبين القانونين المعتمدين (FCCA)، والذي يشير إلى استعدادهم أكاديميًّا على نحو جيد. علاوة على ذلك، وطبقًا للإحصاءات المقدمة، تلاحظ اللجنة أنه منذ بدء البرنامج، بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا للحصول على بكالوريوس المحاسبة والمالية من جامعة (Bangor) (90) طالبًا، حيث أكمل جميعهم شهادة الدبلوم في سنتين، بالإضافة إلى سنة واحدة أخرى؛ للحصول على البكالوريوس؛ أي بإجمالي عدد ثلاث سنوات. وقد أبلغ الطلبةُ اللجنةَ بأن تخرجهم في الدبلوم يتيح لهم الفرصة للعمل، في حالة عدم رغبتهم في مواصلة الدراسة في جامعة (Bangor)؛ لأسباب شخصية أو مالية. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين الأكاديميين وكبار المديرين، علمت اللجنة أنَّ الطلبة الذين نجحوا في الدبلوم، وتقدموا إلى برنامج البكالوريوس في الجامعة يحققون أداء جيدًا بالنسبة للطلبة الآخرين في الجامعة ذاتها. وتقدر لجنة المراجعة أن سجل الطلبة المقبولين يلبي كلًّا من الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه التفصيلية.

2.3 يُدارُ برنامج الدبلوم بشكل مباشر من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية. وعلى المستوى الإداري، فإن رئيس المركز يرفع التقارير إلى نائب مدير المعهد بشأن جميع الجوانب المرتبطة بتنفيذ البرامج الأكاديمية بما في ذلك برنامج الدبلوم. ويسانده في ذلك عددٌ من الموظفين الإداريين،

فضلا عن مدير البرنامج المسئول عن إدارة الشئون اليومية المتعلقة الشئون بجميع البرامج الجامعية التي تؤدي الى درجة البكالوريوس المقدمة في المركز، بالإضافة إلى عمله كحلقة وصل بين المعهد والجامعة. وقد كان الموظفون والطلبة الذين أجريت معهم مقابلات على دراية تامة بخطوط المساءلة والمسؤوليات اليومية للبرنامج. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود قيادة أكاديمية متخصصة للبرنامج (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 4.2). ووفقًا لدليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فإن لدى الجامعة المسئولية النهائية عن ضمان تحقيق المعايير الأكاديمية، وتحقيق جودة الخبرات التعليمية للطلبة. ويتحقق ذلك من خلال اجتماعات مجلس الدراسات، ومجالس الامتحانات، وأيضا من خلال اجتماعات مجموعة فحص الشراكة الخارجية (EPSG). ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تأكدت اللجنة أن مجلس الدراسات قد تم تشكيله على النحو الملائم، حيث يحتوي على ممثلين عن جامعة (Bangor)، فضلا عن الموظفين الأكاديميين والإداريين في المعهد، وكذلك ممثلين عن الطلبة الملتحقين ببرامج الدبلومات الثلاثة التي تؤدي إلى الحصول على البكالوريوس من الجامعة بما فيها هذا البرنامج. ويضمن المجلس اتباع وتنفيذ اللوائح والمعايير الخاصة بالجامعة والمتعلقة بالتقييم، والتقدم، والشهادات. وقد اتضح من محاضر اجتماعات المجلس، ومجموعة فحص الشراكة الخارجية (EPSG)، وكذلك من خلال مقابلات الزيارة الميدانية مع ممثلين عن الجامعة، وعن المعهد، أنه يوجد تواصل فاعل ومنتظم بين كلا الطرفين، كما يتم تنفيذ الإجراءات فيما بينهما بشكل ملائم. وتقدر لجنة المراجعة وجود الهياكل الإدارية الفاعلة المشتركة بين المعهد والجامعة؛ لضمان إدارة البرنامج بشكل جيد، وتقديمه وفقًا لاتفاقية التدقيق.

2.4 يوجد سبعة من الموظفين الأكاديميين (واحد منهم يحمل درجة الدكتوراه، وخمسة يحملون درجة الماجستير، وواحد يحمل مؤهل البكالوريوس)، ويساهمون جميعا في تدريس المقررات الدراسية التي تعتبر من المتطلبات الأساسية للبرنامج، إلى جانب موظفين آخرين من المراكز الأخرى في المعهد. ومن بين أعضاء هيئة التدريس السبعة يوجد ثلاثة يعملون بدوام كامل، وبقية الموظفين يعملون بدوام جزئي. وترى اللجنة أنَّ نسبة عدد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس نسبة مناسبة لتقديم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، راجعت اللجنة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنَّ لدى بعضهم شهادات في المحاسبة، أو شهادات كممارسين خبراء لديهم القدرة على تقديم الخبرة المهنية الحديثة والقيمة في قاعات المحاضرات. وتلاحظ اللجنة من خلال المقابلات أن جميع الموظفين يتمتعون بكفاءات عالية سواء الذين يعملون بدوام كامل أو الذين يعملون بدوام جزئي،

بالإضافة إلى كفاءتهم التقنية، وارتكاز محور اهتمامهم وحماسهم حول الطالب. وعلى الرغم مما سبق ذكره، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز تعيين موظفين إضافيين من حاملي درجة الدكتوراه يعملون بدوام كامل، خاصة أنَّ المؤسسة تخطط لتقديم السنة الثالثة من بكالوريوس المحاسبة والدراسات المالية في البحرين. وقد تم النصُّ على هذا أيضا في تقرير التقييم الذاتي كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، فمعالجة هذا الأمر سوف تعزز من نتائج البحث العلمي، وكذلك ستضمن استقرار البرنامج واستمراريته. وقد أبلغت اللجنة خلال جلسات المقابلة بأنه يتم تشجيع الموظفين الأكاديميين على الحصول على شهادات مهنية، كما يطلب منهم حضور حلقات نقاشية، أو ورش عمل تتعلق بالتطوير المهني. وقد أوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم قد وجدوا أنَّ هذه الأنشطة مفيدة، كما أنها مرتبطة بواجباتهم، ومنظمة على نحو جيد. وتقدر اللجنة الكفاءة العالية التي يتمتع بها الموظفون الأكاديميون الذين يدَرِّسون البرنامج والجهود التي يبذلونها؛ للحصول على شهادات مهنية تتعلق بمجالاتهم. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن هناك نظامًا خاصًّا بعبء العمل يَرِدُ ضمن الدليل الإرشادي للموارد البشرية، وهو مطبق على الموظفين الذين يعملون بدوام كامل بحد أدنى يصل إلى (600) ساعة تدريس في السنة (حوالي 20 ساعة في الأسبوع). وتشير الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ لدى بعض الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي عبء تدريس قد يصل أيضا إلى (20) ساعة في الأسبوع أو أكثر. وهذا يدل على أن أعضاء هيئة التدريس الذين يساهمون في تدريس المقررات الأساسية في البرنامج لا يُخصص لهم الوقت اللازم لإجراء البحوث الأكاديمية، ويتضح هذا من سيرتهم الذاتية، حيث إنهم يركزون أكثر على الحصول على شهادات مهنية بدلا من إجراء البحوث. وعندما سئل كبار المديرين عن نتائج البحث العلمي، فقد أوضحوا أنه نظرًا لطبيعة المؤسسة، فإن نتائج البحث العلمي لا تمثل أولوية في المؤسسة، وكذلك لا يلتفت إليها كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، في حين ترى اللجنة أن هذا الأمر يحتاج إلى تغيير خاصة في ظل خطة المعهد التي ترمي إلى التوسيع في قدراته في مجال التعليم العالي، وذلك بتقديم السنة الثالثة لبرنامج البكالوريوس في المعهد. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز تطوير استراتيجية لإجراء البحث العلمي تكون ذات صلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك بطبيعة المعهد.

2.5 لدى المعهد سياسات واضحة وموثقة توثيقًا جيدًا تخص تعيين الموظفين، وترقيتهم، وتقييمهم. وخلال جلسات المقابلة، أبلغت اللجنة أن قسم الموارد البشرية يقوم بإعداد خطة مدتها سنة واحدة

حول احتياجات المؤسسة من القوى العاملة، وذلك بعد أن يتلقى احتياجات كل قسم على حدة. وعلمت اللجنة من المقابلات أنَّ عملية التوظيف تبدأ بوضع إعلان على موقع المؤسسة على الإنترنت، وإذا لم يعثر على مرشح مناسب، فإنَّ الموارد البشرية تتواصل مع إحدى شركات التوظيف. ويجب على جميع الموظفين حضور البرنامج التعريفي عندما يلتحقون بالمؤسسة، وقد كان الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات على علم بأنهم يظلون تحت المراقبة لمدة (90) يومًا وفقًا لدليل الموارد البشرية الخاص بالمعهد، في حين أبلغت اللجنة أثناء جلسات المقابلة، بأن برنامج التعريف الخاص بالموظفين الذين يعملون بدوام جزئي يتم بشكل غير رسمي وعشوائي. ومن ثم، تحث اللجنة بأن يقوم المركز بتقديم برنامج تعريفي بشكل رسمي لجميع الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بوجود إجراء لتوجيه وتعريف الموظفين المعينين حديثًا، حيث يتم توجيههم إمَّا من قبل مدير البرنامج، أو من قبل مديري المقررات الدراسية، وذلك خلال الشهور القليلة الأولى؛ لكي تُسَّهلَ عملية اندماجهم في المركز. علاوة على ذلك، فإنه يتعين على جميع الموظفين الذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال التدريس سواء أكانوا يعملون بدوام كلي أم يعملون بدوام جزئي أن يلتحقوا ببرنامج "تدريب المدربين"؛ لتعريفهم بالبيئة التعليمية. ولدى المعهد أيضًا إجراء خاص بإجراءات الترقية ينصُّ على أنه يتعين على المرشحين تقديم ملف يوضح انجازاتهم من أجل ترقيتهم إلى درجة محاضر أول، وقد كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم فهم واضح لعمليات الترقية. وتشير البيانات المقدمة إلى أن المركز لم يعين إلا عضوًا واحدًا فقط من أعضاء هيئة التدريس في بداية السنة الدراسية. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن المركز يحتفظ بمعدل جيد لاستبقاء الموظفين. ولضمان تحقيق الاستبقاء على مستوى المؤسسة، يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية باتباع إجراء التقييم السنوي الذي يقوم به المعهد؛ لتقييم جميع الموظفين الذين يعملون بدوام كامل سواء أكانوا من الأكاديميين أم من الإداريين، حيث يضطلع المدير المباشر بتقييمهم، في حين يتم تقييم الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي من خلال وحدة ضمان الجودة. وتلاحظ اللجنة أن عملية التقييم عملية صارمة وتنفذ بعناية، كما يتم متابعتها من قبل قسم الموارد البشرية وكبار المديرين. وبشكلٍ عام، تقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات واضحة فيما يخص الموارد البشرية، وأنه يتم تنفيذها بشكل منتظم من قِبل المؤسسة، كما أن الموظفين على دراية تامة بها.

2.6 يوجد لدى المعهد نظام للمعلومات الإدارية، يتم استخدامه كأحد الأدوات الإدارية لتسجيل طلبات التقديم الخاصة بالطلبة، وكذلك تسجيل البيانات الخاصة بالقبول والالتحاق بالبرنامج والتقييم، فضلا عن البيانات الخاصة بتوزيع القاعات الدراسية، ووضع الجداول، والاحتفاظ بسجلات حضور الطلبة. ويصدر النظام عددًا من التقارير المتعلقة بمتابعة طلبات التقديم، وعملية التسجيل، وحضور الطلبة وتقدمهم، والجداول الدراسية، واستخدام الموارد التعليمية والمادية. وقد عرض على اللجنة بيان بنظام المعلومات الإدارية أثناء الزيارة الميدانية، فضلا عن نسخ من التقارير التي تم إصداراها. وقد أعرب الموظفون الذي تم مقابلاتهم أثناء الزيارة الميدانية عن إدراكهم الواضح لنظام المعلومات الإدارية، وفوائده، وأوجه القصور التي به، والتي أدت بالمؤسسة إلى الانتقال لنظام جديد هو نظام المعلومات الطلابية، والذي يتوقع أنْ يتم استحداثه قريبًا. وقد أكد كبار المديرين الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ النظام الجديد سيسمح بدمج مختلف التقارير الفردية التي تنتجها مختلف الاقسام في مكان واحد؛ لتيسير اتخاذ القرارات. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز بالتعاون مع المؤسسة، أن يعجل من تنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.

2.7 يوجد لدى المعهد إجراءات واضحة لضمان أمن سجلات الطلبة؛ تنص على الخطوات المتخذة لحماية هذه السجلات. وتشتمل هذه الخطوات على النظام الاحتياطي للبيانات الذي يتم الاحتفاظ به في مواقع آمنة داخل وخارج حرم المعهد. وهناك أيضًا إجراءات الوقاية من الكوارث لحماية واسترداد البيانات الأساسية في حالة الاختراقات الخارجية للبيانات، أو حتى الداخلية. كما يتم نقل المعلومات والنتائج الخاصة بالطلبة إلى جامعة (Bangor) التي بدورها تقوم بمراجعتها والاحتفاظ بها؛ مما يضيف مرحلة أخرى من الفحص المستقل، وتحقيق الأمن الخارجي لسجلات الطلبة. وعلاوة على ذلك، فإن الدخول إلى نظام تسجيل الطلبة يخضع لنظام تَحَكُّمٍ صارم من خلال سلسلة من كلمات السر الفردية على كافة المستويات، بمن فيهم كبار الموظفين الإداريين، ومدير البرنامج، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والدراسات التنفيذية. وتخضع نتائج الطلبة لنظام فحص صارم قبل أن يتمَّ نقلها إلى جامعة (Bangor)، ووضعها في شكلها النهائي داخل نظام تسجيل الطلبة. كما يصرح للأشخاص المسئولين فقط بإجراء تعديلات على نتائج الطلبة. وعلى الرغم مما سبق ذكره، لاحظت اللجنة أثناء جولتها في قسم التسجيل أن معلومات ونتائج الطلبة يتم تسجيلها على نظام واحد، ثم يعاد تسجيلها مرة أخرى بطريقة يدوية على نظام آخر بدلًا من معالجتها مرة واحدة

فقط على قاعدة بيانات مدمجة. فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل معلومات الطلبة على جدول بيانات (excel) عند قبولهم، ثم يعاد تسجيلها على قاعدة بيانات قسم التسجيل. كما يقوم مدير البرنامج بتسجيل بيانات كل مقرر دراسي على جدول بيانات (excel) منفصل، ثمَّ يتم التحقق من النتائج والنتيجة الإجمالية، ثم يتم إدخالها يدويًّا في نظام المعلومات الإدارية الذي يتسم بالشفافية، ويقوم الموظفون الإداريون في قسم التسجيل بكل هذا. وترى اللجنة أن إدخال نفس البيانات والمعلومات من جانب أشخاص متعددين يزيد من خطر حدوث خطأ عند إدخالها، وكذلك يقلل من تأمينها، مع إمكانية وصول المزيد من الأشخاص إلى تلك المعلومات. وقد علمت اللجنة من الإدارة العليا اثناء جلسات المقابلة، أنَّ هذه المسألة سوف يتم حلها بمجرد تنفيذ النظام الجديد الخاص بالمعلومات الطلابية. ولهذا، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بالتعجيل من إدخال النظام الجديد، كما ذكر سابقا في (الفقرة: 2.6).

2.8 أثناء الزيارة الميدانية، قامت اللجنةُ بجولةٍ تفقديةٍ في كل من مكاتب الموظفين، والقاعات الدراسية، والمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وقسم التسجيل، ووحدة دعم الطلبة، والمكاتب الإدارية، والمقهى، واستراحة الطلبة. ولاحظت اللجنة أنَّ لدى الاساتذة الذين يعملون بدوام كامل مكاتب شخصية تناسبهم، في حين أنَّ مَنْ يعملون بدوام جزئي لديهم مكاتب مشتركة. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد من القاعات الدراسية المجهزة بأجهزة عرض البيانات، واللوحات الذكية، والمقاعد المريحة، وهي كافية للعدد الحالي من الطلبة، كما أنَّ هناك تغطية شاملة لخدمة الـ (Wi-Fi) عبر جميع أنحاء حرم المعهد. علاوة على ذلك، لدى المعهد نموذج محاكاة متكامل لغرفة المعاملات التجارية، حيث يتم استخدام هذا النموذج في تدريس بعض المقررات الدراسية للبرنامج؛ من أجل تمكين الطلبة من تجريب الأنشطة العملية ذات الصلة المباشرة ببرنامجهم، وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها المعهد في تقديم نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، والذي يمدُّ الطلبة بخبرات جيدة في عملية التعليم والتعلم، والتي تستخدم بدورها في تقديم المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج. وعلاوة على ذلك، أوضح الطلبةُ الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ المعهد يوفر لهم الفرص لتقديم الاقتراحات والاستجابة لها؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استجابته لطلب زيادة مساحة مواقف السيارات. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ المكتبة لا تمتلك مصادر كافية لبرامج الدرجات الأكاديمية، حيث لا يوجد بها إلا مصادر مادية قليلة، كما إنها تحتوي على نسخ قليلة (ثلاثة أو أربعة) من الكتب الدراسية المقررة والتي يمكن للطلبة استعارتها. كما ان المكتبة تفتح في ساعات معينة

ومساحة أماكن المذاكرة والاطلاع داخلها محدودة وقليلة، كما إنها لا تشترك في أي مجلات أو دوريات إلكترونية ذات طابع أكاديمي، أو حتى منصات قواعد بيانات، فضلًا عن أنَّ طبيعة الدوريات التي تشترك بها المكتبة، حيث إنها ذات طبيعة مهنية أكثر من كونها أكاديمية. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، والمتابعة لمصادر المكتبة، اتضح أن الطلبة لا يحققون استفادة كبيرة من المكتبة. علاوة على ذلك، فإنَّ من الأمور التي تقلق اللجنة، أنه على الرغم من أن الطلبة الذين يدرسون في برنامج الدبلوم في المعهد يُنظر إليهم بوصفهم طلبة في جامعة (Bangor)، غير أنه لا يسمح لهم بالوصول إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بها أثناء دراستهم بالمعهد. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أنْ يوسع من نطاق المصادر الأكاديمية في المكتبة، وأن يوفر مساحة إضافية للمذاكرة في حرم المعهد، كما عليه أن يضمن سهولة وصول طلبة الدبلوم إلى مصادر التعلم الإلكتروني في جامعة (Bangor).

2.9 أثناء الزيارة الميدانية، تأكدت اللجنة أنه ليس لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني، على الرغم من أنَّ التغذية الراجعة من الطلبة، بالإضافة إلى الخطط المتعاقبة للمتابعة السنوية قد أشارت جميعا إلى الحاجة إلى إدخال، واستخدام منصة للتعلم الإلكتروني. وحاليًا يستخدم الطلبة برنامج (Turnitin)؛ لتقييم واجباتهم الدراسية للتأكد من خلوها من الانتحال، كما توجد قاعدة بيانات إلكترونية للامتحانات السابقة يمكن للطلبة الاطلاع عليها، لكنها لا تحتوي على جميع الامتحانات الخاصة بكل مقرر دراسي. وكذلك يمكنهم الدخول إلى (Pearson MyLabs)، وهي منصة للتعلم الإلكتروني تساعد الطلبة على تعلم المزيد عن مقرراتهم الدراسية، وتساعدهم كذلك في عمل الواجبات الدراسية المطلوبة منهم. علاوة على ذلك، يذكر تقرير التقييم الذاتي أن المعهد ملتزم بإدخال منصة الـ (Moodle) كمنصة للتعلم الإلكتروني خلال العام الأكاديمي 2017-2016، وهو ما أكده فريق تكنولوجيا المعلومات، وفريق الإدارة العليا أثناء جلسات المقابلة. وسيتيح ذلك الفرصة لمتابعة مشاركة الطلبة، فضلا عن تحسين عملية وصولهم إلى مصادر التعلم، وتعزيز خبرة التعلم لديهم بشكل كامل. ومع ذلك، وحتى وقت الزيارة الميدانية، لم يقدم إلى اللجنة أي أدلة عن الإجراءات الرسمية المتخذة من أجل إدخال منصة الـ (Moodle). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أنَّ كلًّا من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.

2.10 لا يوجد لدى المعهد حاليا أي نظام للمتابعة يسترشد به في متابعة استخدام مصادره. وبدلا من ذلك، تدار المصادر المتاحة يدويًّا وبطريقة فردية لا تدعم اتخاذ القرارات الشاملة والمستنيرة. وقد كان اعضاء الإدارة العليا الذين أجريت معهم المقابلات مدركين تمامًا لهذا القصور الذي أبرزه أيضا تقرير التقييم الذاتي بوصفه مجالا للتحسين. بينما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة بشأن الخطوات الرسمية المتخذة لمعالجة هذا الامر. ولهذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يتبني نظامًا شاملًا لمتابعة جميع مصادره التي تدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

2.11 ينص تقرير التقييم الذاتي على أنه يُقدم لطلبة المعهد الدعم المناسب في جميع المرافق المادية مثل التعريف بالمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وغرفة المعاملات التجارية، بالإضافة إلى الإرشاد الأكاديمي والوظيفي، حيث يتعامل المكتب الأكاديمي مع الأمور اليومية، في حين يتعامل أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية مع الأمور التي ترتبط بالموضوعات المتخصصة. وقد اتضح من الجولة التفقدية في حرم المعهد أن كلًّا من موظفي قسم التسجيل، وأمين المكتبة، وفريق تكنولوجيا المعلومات، يشاركون أيضًا بشكل كبير في دعم الطلبة، وهو ما أكده الطلبة والخريجون الذين قابلتهم اللجنة. كما يوجد لدى المعهد برنامج للمنح الدراسية، يقدم للطلبة المتفوقين. وعلاوة على ذلك، يدرك الأساتذة أن هناك إجراءات للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تنص على قبولهم ما دام لدى المؤسسة المرافق اللازمة لهم، أو أنَّها قادرة على التعامل مع حالتهم؛ من أجل أن توفر لهم خبرة مكافئة في مجال التعلم. وقد أظهر أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم المقابلات مستوى عاليًا من الالتزام والرعاية تجاه الطلبة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي؛ كما أعرب الخريجون عن تقديرهم الكبير؛ لكونهم جزءًا من الأسرة الكبيرة للمعهد. وأشاد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بمجهودات فريق البرنامج لما يقدمونه من مساعدة ودعم مستمرين، وكذلك أبرز الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أثناء زيارة ممثل اللجنة إلى جامعة (Bangor) ما يقدمه لهم المعهد من دعم، خاصة فيما يتعلق بمكتب شئون الهجرة (الفيزا) والسكن عند سفرهم لأول مرة إلى جامعة (Bangor). كما تقدم الجامعة أيضا الدعم الكافي من خلال المكتب الدولي للطلبة الموجودين بها. وتقدر لجنة المراجعة أنه يتم تقديم الدعم المناسب للطلبة من قبل كل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.12 لدى المعهد برنامج تعريفي مدته يومان يتم تنفيذه في بداية كل عام أكاديمي للطلبة الملتحقين حديثًا والمنقولين إلى البرنامج. ويقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم البرنامج التعريفي الذي يتألف من عرض توضيحي، وتعريف بفريق دعم الطلبة والمرافق والمعلومات الرئيسة المتصلة بدراستهم، ثم يلي ذلك تقديم ورشة عمل "إنجاز" في اليوم الثاني من البرنامج التعريفي. كما يتسلم جميع الطلبة المنضمين إلى البرنامج نسخةً من الكتيب الإرشادي لطلبة جامعة (Bangor). ويقدم هذا الكتيب معلومات عامة عن المعهد والجامعة، بالإضافة إلى قائمة بالموظفين الرئيسيين، وعناوين الاتصال بهم، ويشتمل أيضًا على معلومات توضح هيكل البرنامج، وتفاصيل المنهج الدراسي. ويحدد الكتيب الإرشادي كذلك الأدلة الإرشادية، واللوائح المتعلقة بالطلبة بالنسبة للتقييم والتقدم، فضلا عن معلومات تخص الصحة والسلامة. وقد علق الطلبة الذين يدرسون حاليا في المعهد تعليقات إيجابية على العمليات التعريفية، سواء أكانوا من الطلبة الذين التحقوا التحاقًا مباشرا بالبرنامج أم من الطلبة الذين تقدموا للبرنامج من خلال برنامج التأسيس الدولي. ومع ذلك، لم يكن واضحًا للجنة ما إذا كان قد تم مؤخرا إجراء أي تقييم أو تحسين للبرنامج التعريفي الذي يقدمه المعهد، أو ما إذا كانت هناك ترتيبات رسمية لأولئك الذين لم يتمكنوا من حضور البرنامج التعريفي. كما أن الطلبة الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor) قد أبرزوا أوجه الاختلاف بين البرنامج التعريفي في الجامعة، والبرنامج التعريفي في المعهد، حيث يستغرق برنامج الجامعة فترة أطول كما يقدم أنشطة وفاعليات أكثر، وهو ما تتفهمه اللجنة؛ نظرًا لاختلاف المكانة الدولية للجامعة مقارنةً بالطابع المحلي للمعهد. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أكد الطلبة أنَّ المعهد يدعمهم بالاحتياجات اللوجستية اللازمة لهم (مثل التأشيرات والإقامة)، أثناء انتقالهم إلى جامعة (Bangor) لاستكمال السنة الثالثة من الدراسة، غير أنَّهم أعربوا عن حاجتهم إلى الحصول على التوجيه المناسب لهم فيما يخص دراستهم بالجامعة، وطبيعة الحياة هناك، وذلك قبل مغادرة مملكة البحرين. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة أن يقوم المركز بالنظر في الترتيبات اللازمة لمعالجة احتياجات الطلبة. وبصرف النظر عما تقدم، تشعر لجنة المراجعة بالرضا تجاه البرنامج التعريفي الذي يتم تنفيذه في كل من المعهد والجامعة.

2.13 أصدر المعهد مؤخرًا وثيقة "الممارسات الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي"، والتي تشمل توصيفهم، والدعم المقدم لهم. كما تغطي الوثيقة أيضا الممارسات الخاصة بمراقبة أداء الطلبة وحضورهم، فضلا عن تقديم الدعم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد لاحظت

لجنة المراجعة انه لم يكن لدى الطلبة والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات أيٌّ فهم مشترك حول كيفية توصيف الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، أو كيفية تقديم الدعم لهم. وكذلك اقتصرت الأدلة المقدمة على عدد محدود من رسائل البريد الإلكتروني التي يطلب فيها الطلبة شرحًا أو مساعدةً في موضوعات معينة داخل المقررات الدراسية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يقوم بتحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية، تكون متاحة لهم، ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.

2.14 يقدم المعهد لطلابه فرصة الدراسة في بيئة تعليمية داعمة، وأنهم يستفيدون أيضا من البيئة المهنية المقدمة لهم بمستوى عالي الجودة من تسهيلات التدريب المتمثلة في "نموذج غرفة المعاملات التجارية"، فضلا عن التعرف على الممارسين في مجالي المحاسبة والدراسات المالية. غير أنه ليس لدى الحرم الجامعي / المبني الحالي مساحة كافية للطلبة الجامعيين لممارسة الأنشطة الاجتماعية؛ مما أسفر عن اشتراك الطلبة في عدد قليل من الأنشطة خارج إطار المنهج الدراسي مثل الأنشطة الرياضية والاجتماعية، بناءً على ما ذكره الخريجون، في حين يتاح للطلبة المشاركة في مختلف الفعاليات الخاصة بالتوظيف. وقد أوضح الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم مقابلات أنه يوجد مجلس لهم يختص بمراجعة الطلبات المقدمة لدعم الأنشطة المتعلقة باهتماماتهم. ومع ذلك، لم تقدم إلى اللجنة أي محاضر تخص اجتماعات مجلس الطلبة. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين، والطلبة، وكبار المديرين، تمَّ التأكيد على أنه بالنظر إلى المرافق والأماكن الحالية، فإنَّه من الصعب توفير نطاق واسع من الأنشطة الخارجية عن المنهج للطلبة الذين يدرسون في البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز البحث والنظر في طرائق جديدة؛ لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للحرم الجامعي.

2.15 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة قبول مناسبة ومعروفة جيدًا لكل من الطلبة والموظفين، كما يتم تنفيذها بفاعلية.
- سجل الطلبة المقبولين يلبي الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه.

- هناك هياكل إدارية فاعلة يضطلع بها كل من المعهد، والجامعة؛ لضمان إدارة البرنامج بشكل جيد، وتقديمه وفقا لاتفاقية التدقيق.
- أعضاء هيئة التدريس في البرنامج من ذوي الكفاءة العالية، كما أنهم متحمسون للحصول على شهادات مهنية تتعلق بمجال تخصصهم.
- هناك سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بالموارد البشرية، تنفذها المؤسسة بشكل منتظم، ويدركها الموظفون بشكل تام.
- هناك نموذج محاكاة لـ "غرفة المعاملات التجارية"، والذي يوفر للطلبة الخبرة التعليمية الجيدة في المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج.
- هناك دعما مناسبا للطلبة يُقدم من قِبل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.16 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تعيين موظفين إضافيين من حاملي درجة الدكتوراه المتخصصين في المحاسبة والمالية؛ لضمان استقرار البرنامج واستمراريته، وتطوير استراتيجية لتنفيذ الأبحاث ذات الصلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس وطبيعة المعهد.
- التعجيل بتنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.
- توسيع نطاق المصادر الأكاديمية في المكتبة، وتوفير مساحة إضافية للمذاكرة في الحرم الجامعي، والتأكد من سهولة وصول طلبة الدبلوم إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بجامعة (Bangor).
- التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أن كلًّا من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.
- اعتماد نظام شامل لمتابعة جميع مصادر المركز؛ لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية به.

- تحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية تكون متاحة لهم ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.
- استكشاف طرائق جديدة؛ لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للحرم الجامعي.

2.17 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تندرج مواصفات الخريجين ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، والتي تندرج بدورها ضمن مخرجات تعلمه. وتركز مواصفات الخريجين – بشكلٍ كبير – على أن يكون خريجو البرنامج من المحاسبين المتمرسين الذين لديهم معرفة واسعة بمجالهم، "ويؤدون عملهم في ظل أدنى قدر من الإشراف"، على النحو المبين في وثيقة مواصفات البرنامج. وقد درست اللجنة جميع ملفات المقررات الدراسية، ووجدت أن الأهداف التعليمية الرئيسة قد تم ربطها بشكل واضح مع أهداف كل مقرر دراسي ومخرجات التعلم العامة والمطلوبة لكل منها، كما يتم المواءمة بشكل مناسب بين أدوات التقييم ومخرجات تعلم البرنامج. وتشعر اللجنة بالرضا أن مواصفات الخريجين قد تم إدراجها ضمن الأهداف التعليمية الرئيسة للبرنامج، وكذلك ضمن مخرجات التعلم المطلوبة له، كما أن ضمان تحقيقها يتم باستخدام اساليب التقييم الصحيحة والموثوق بها، كما اتضح من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم (مزيد من التفاصيل في الفقرة: 3.7). ومع ذلك، لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن الموظفين الأكاديميين الذين أجريت معهم مقابلات كان لديهم فهم واضح لما يتوقع أن يحققه خريجو البرنامج وما المواصفات التي سيتميزون بها، غير أن مصطلح "مواصفات الخريجين" لم يكن مألوفا لديهم. ولهذا، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بترتيب ورش عمل بشأن هذه المسألة؛ من أجل ضمان استيعاب جميع الموظفين الأكاديميين لهذا المصطلح.

3.2 لا يوجد لدى المعهد سياسة رسمية تخص المقايسة المرجعية، كما لم يخضع البرنامج لأي مقايسة مرجعية رسمية، وهو ما تأكدت منه اللجنة أثناء الزيارة الميدانية. وقد أوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أن عملية المقايسة المرجعية غير المباشرة تتمُّ أولا من خلال الفحص الذي يقوم به الممتحنون الخارجيون الذين تم اختيارهم من جامعات أخرى في المملكة المتحدة أو أوروبا، وتم تعيينهم من قبل جامعة (Bangor)؛ وتتمُّ ثانيا من خلال تقدم طلبة الدبلوم في المعهد للحصول على البكالوريوس من جامعة (Bangor)، بما يمثل إحدى نقاط المقايسة المرجعية الخارجية التي تستخدم لمقايسة المعايير الخاصة بخريجي المعهد. علاوة على ذلك، فإن اجتماعات كل من مجلسي الامتحانات والدراسات تؤدي دورًا حيويًّا في فحص إجراءات، التقييم وتضمين أي تغييرات

مقترحة حسب ما يقتضيه الأمر. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت اللجنة من خلال جلسات المقابلة، بأنه قد تم إشراك فريق البرنامج في مقايسة مرجعية غير رسمية إزاء المعايير المهنية، وذلك بفضل التسجيل المهني لأعضاء الفريق، وانتمائهم إلى جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، وزمالة المحاسبين القانونيين المعتمدين (FCCA). علاوة على ذلك، يذكر تقرير التقييم الذاتي "أن محتوى البرنامج يقدم ستِ مقررات دراسية من أصل (14) مقرر دراسي وهذه المقررات متوافقة مع المقررات المطلوبة للحصول على الشهادة المهنية لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)؛ مما يسمح بإعفاء طلبة المعهد من هذه المقررات الست". وقد أكَّد الطلبةُ الذين أجريت معهم مقابلات إعفاءَهم من هذه المقررات، كما أعربوا بوضوح عن استعدادهم الجيد للحصول على شهادات أخرى في المحاسبة، ومتابعة دراستهم في جامعة (Bangor). وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها الموظفون الأكاديميون في مواءمة محتوى المقررات الدراسية والمخرجات مع الشهادة المهنية لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)؛ مما يؤدي إلى إعفاء الطلبة من دراسة عددٍ من المقررات المطلوبة في هذه الشهادة. وتوصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بأن يطور سياسة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج لمقايسة مرجعية مع المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية.

3.3 يوجد لدى المعهد وثيقة بشأن سياسة الامتحانات والأدلة الإرشادية للمراقبة، والتي تتناول إجراء الامتحانات والأمور المتعلقة بها. علاوةً على ذلك، يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) الذي ينص على سياسات وإجراءات التقييم المتبعة في البرنامج. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بأن الجامعة تتحقق من التزام المعهد بهذه السياسات والإجراءات من خلال ثلاث آليات رئيسة، أولا: من خلال التواصل الفعال بين مدقق البرنامج المعين من قبل الجامعة، ومدير البرنامج الخاص بالمعهد، وثانيا: من خلال اجتماع مجلس الدراسات، وثالثا: من خلال تقديم عملية منهجية للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد أوضح كبار المديرين الذين أجريت معهم مقابلات في كل من المعهد والجامعة، وبالاستناد إلى نتائج مناقشات مجلس الامتحانات واجتماعات مجلس الدراسات، فإن المستجدات المتعلقة بإجراءات التقييم يتم إدراجها حسب ما يقتضيه الأمر. وللطلبة أيضا رأيٌ في تعديل وتحديث سياسة التقييم، وقد تم تقديم أمثلة إلى اللجنة عن التحسينات المقدمة استنادًا إلى اقتراحات الطلبة، مثل التقليل من عدد الامتحانات القصيرة لتصبح اثنيْن بدلا من ثلاثة، اعتبارا من 2016–2017. وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أنه يتمُّ استشارتهم بشأن التغييرات

المقترح إدخالها على التقييمات، كما أكدوا على أنَّ الكتيب الإرشادي الذي يُقدم لهم أثناء البرنامج التعريفي يحتوي على معلومات تتعلق بالتقييمات، وقد درست اللجنة الكتيب الإرشادي للطلبة، ولاحظت أنه يحتوي على معلومات عن كيفية تقييم المقررات، ودرجات النجاح، وإطار توزيع الدرجات، والإجراءات المتبعة في تسليم التكليفات الدراسية، والإجراءات المتبعة في إعادة تصحيح الأعمال، والتغذية الراجعة، والتدقيق الداخلي، والفحص الخارجي، والترتيبات الإدارية المختلفة بما في ذلك إجراءات التظلم. وقد أشار الموظفون الأكاديميون الذين تم مقابلتهم إلى أنَّ جميع أساليب التقييم يتم كتابتها بعناية، كما يتم إخضاعها للتدقيق الداخلي والخارجي قبل بداية الفصل الدراسي. ومن ثمَّ، تقدر لجنة المراجعة أن سياسات وإجراءات التقييم تنفذ بشكل دائم، ويتم متابعتها وإخضاعها للمراجعة المنتظمة، كما يتاح للطلبة الاطلاع عليها.

3.4 درست اللجنة وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج الدبلوم، والتي توضح موائمة طرائق التقييم على مستوى البرنامج وربطها مباشرة بمخرجات تعلمه المطلوبة. علاوة على ذلك، فإنه يوجد في مواصفات كل مقرر دراسي مخرجات تعلم عامة تعد بمثابة جزءٍ من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، حيث تحتوي مواصفات كل مقرر دراسي على جدول يوضح المواءمة بين التقييمات والفئة المختارة من مخرجات تعلم البرنامج. ولضمان تحقق المواءمة بين التقييمات والمخرجات، فقد أبلغت اللجنة أنه عند الانتهاء من تدريس المقرر يطلب من كل عضو من أعضاء هيئة التدريس كتابة تقرير يعكس مدى تحقق هذه المواءمة. ويتم إرسال هذا التقرير إلى مدير البرنامج للتحقق من مواءمة التقييمات مع مخرجات تعلم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية قدم أعضاءُ هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أمثلةً متعددةً عن كيفية اختيار أدوات التقييم الصحيحة؛ لتقييم مخرجات التعلم المختلفة حسب أنواعها وفئاتها، مثل المعرفة، والتفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنَّ هناك آليات تُستخدم في عملية التدقيق الداخلي والخارجي؛ للتأكد من أنه يتم مواءمة جميع اساليب التقييم بشكل صحيح مع مخرجات تعلم البرنامج ذات الصلة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأنَّه نظرًا لأهمية عملية المواءمة بين التقييمات ومخرجات التعلم، فقد تم إدراجها مؤخرًا كجزء من ورش العمل الخاصة بتطوير الموظفين؛ لضمان أنَّ لدى جميع أعضاء هيئة التدريس درايةً كاملةً بهذا الجانب. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن هناك آليات منفذة؛ لضمان تحقق المواءمة بشكل جيد بين اساليب التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من ذلك تلاحظ اللجنة أنَّ هناك حاجة إلى وجود

آلية لتقييم مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر دراسي على حدة (كما نوقش في الفقرة: 1.5)، وتلاحظ كذلك عدم وجود آلية لتقييم مستوى تحقيق مخرجات تعلم البرنامج بعد الانتهاء من الامتحانات، أو تسليمهم لإحدى الواجبات للتقييم. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يقوم بتطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بعد انتهاء الفصل الدراسي.

3.5 يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، والذي يوضح الأدلة الإرشادية الشاملة والموثقة التي تتعلق بعملية التدقيق الداخلي. وتخضع جميع أدوات التقييم لعملية التدقيق الداخلي القبلي للتقييم، والتي تنفذ قبل البدء في تدريس المقررات الدراسية. كما أنه يتمُّ دعوة جميع أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بتدريس هذه المقررات من قبل، فضلا عن خبراء الموضوعات الدراسية للمشاركة كمدققين داخليين. كما أوضح المدققون الداخليون الذين تم مقابلتهم أنه يتم تزويدهم بمواصفات البرنامج، ومواصفات المقررات الدراسية، وكذلك يتمُّ تزويدهم بخطط المحاضرات، ونماذج الإجابات النموذجية. وتشتمل عملية التدقيق على التحقق من بنية ورقة الأسئلة، ومدى توافقها مع الفئات المختارة من مخرجات تعلم البرنامج، وكذلك مع تعليمات التصحيح؛ لضمان دقة ورقة الأسئلة وصلاحيتها، ولضمان حداثة أساليب التقييم. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه يتم توثيق أي تغييرات موصى بها، ثم يتم إعادتها إلى عضو هيئة تدريس المقرر الدراسي؛ لعمل هذه التغييرات. علاوة على ذلك، يتم إعادة التصحيح مرة ثانية لتكليفات / اساليب التقييم، حيث يقوم المصحح الثاني بالتحقق من دقة عملية التصحيح الأولى للمهام. وقد أوضح المدققون الذين تم مقابلتهم أن هذه العملية تستغرق شهرًا واحدًا في المتوسط، ويتم الإشراف عليها من قبل كبار مديري مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، كما أكدوا على عدم السماح لهم باستخدام أي من أساليب التقييم دون أن تكون قد خضعت من قبل للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد درست اللجنة ملفات المقررات الدراسية وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، وتأكدت من استخدام التدقيق الداخلي والتصحيح المزدوج. وتقدر لجنة المراجعة أن هناك آليات جيدة يتم استخدامها؛ من أجل التدقيق الداخلي لجميع أدوات التقييم؛ مما يحقق العدالة والدقة في تقييم إنجازات الطلبة.

3.6 يقوم فريق البرنامج باتباع دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) فيما يتعلق بعملية التدقيق الخارجي. وتبدأ عملية التدقيق الخارجي بزيارة ميدانية لمدة يومين من جامعة (Bangor) إلى

المعهد في نهاية كل عام أكاديمي. وكما ذكر سابقًا، فإن المدققين الخارجيين ليسوا من موظفي جامعة (Bangor)، إلا أنه يتم اختيارهم من جامعات في المملكة المتحدة وأوروبا، طالما أنهم مؤهلون للعمل في المملكة المتحدة. ويجب على الممتحنين الخارجيين أن يكونوا من ذوي الدرجات الأكاديمية العليا، كما يتم تعيينهم وفقًا لدليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات، ومن الممكن أن تمتد لأكثر من خمس سنوات؛ بناءً على موافقة الجامعة. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة أنَّ الممتحنين الخارجيين يقومون في اليوم الأول بمراجعة ملفات المقررات الدراسية وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، كما يقومون بتقديم التغذية الراجعة شفهيًّا أثناء اجتماعات مجلس الامتحانات الذي ينعقد في اليوم الثاني، ثم يليه تقديم تقرير مكتوب. وقد درست اللجنة عينات من تقارير الممتحنين الخارجيين، وتلاحظ أنه قد تم إخضاع المقررات الدراسية الخاصة ببرنامج الدبلوم للتدقيق الخارجي، كما يتم مناقشة جميع التعليقات وتنفيذها من قبل فريق البرنامج في المقررات الدراسية التي سيتم تقديمها لاحقًا. وتقدر اللجنة أنَّ عملية التدقيق الخارجي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان أنَّ المعايير الأكاديمية لبرنامج الدبلوم مماثلة لتلك المعايير الخاصة بالطلبة الذين يدرسون في برامج أخرى مماثلة، ولضمان أنَّ الإجراءات المتخذة تساعد في تحسين طريقة تقديم المقررات الدراسية في البرنامج وتعزيزها. وعلى الرغم مما ذكر سابقًا، تلاحظ اللجنة أن بعض تقارير الممتحنين الخارجيين لا تشتمل على تفاصيل كافية، لاسيما إذا كانت هذه التعليقات ترتبط بتقديم المشورة بشأن التغييرات الممكن إدخالها على هيكل البرنامج، أو طريقة تسلسل المقررات. وبناءً على ذلك، تنصح لجنة المراجعة أن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بالتأكد من أن جميع الممتحنين الخارجيين يقدمون تعليقات تفصيلية عند كتابة تقاريرهم.

3.7 أثناء الزيارة الميدانية، فحصت اللجنة – عن كَثَبٍ – عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والتي تشتمل على مجموعة كبيرة من أدوات التقييم منها: (الامتحانات القصيرة، والعروض التوضيحية، والامتحانات النهائية، والمشروعات). وتلاحظ اللجنة أن هناك أدلة واضحة تشير إلى عمق واتساع نطاق أدوات التقييم المطبقة في المقررات الدراسية في البرنامج. كما تلاحظ اللجنة أيضا أنه يتم تقييم مدى عمق المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال الاختبارات القصيرة والامتحانات النهائية، حيث تقدم الامتحانات النهائية أدلة قوية تؤكد قدرة الطلبة على تحليل مفاهيم المحاسبة. وقد درست اللجنة العينات المقدمة، وتلاحظ أنَّ أعمال المقررات الدراسية التي تم تصحيحها تشير إلى مستوى مقبول من الإنجاز، كما أنَّها مماثلة في المستوى للبرامج المقدمة

إقليميًّا ودوليًّا. وتشعر اللجنة بالرضا أن مستوى صعوبة ادوات التقييم مناسبٌ لمختلف المقررات الدراسية، ويلبي غايات البرنامج وأهدافه، كما تتصفُ الدرجاتُ الممنوحةُ بالعدالة، وتعكس في الوقت ذاته مستوى أعمال الطلبة. أَضِفْ إلى ذلك، ملاءمة مستوى إنجاز الطلبة بالنسبة لمختلف ادوات التقييم، وكذلك قدرتهم على فهم مهارات ومفاهيم المحاسبة، وقد تم التأكيد على ذلك أيضا من خلال تقارير الممتحن الخارجي، والمقابلات التي عقدت مع أرباب الأعمال. وفي المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor)، أبلغت اللجنة أن مستوى أداء طلبة المعهد في اللغة الإنجليزية، والتفكير النقدي يعد أفضل كثيرًا من مستوى أداء الطلبة الآخرين القادمين من مؤسسات دولية أخرى لها شراكة مع جامعة (Bangor). وتقدر لجنة المراجعة أن مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم مناسبا لنوع البرنامج.

3.8 يقوم المعهد بإجراء تحليلٍ للبيانات الخاصة بدفعات المحاسبة والمالية والتي تشير إلى أن معدل التحاق الطلبة بهذه التخصصات في زيادة مستمرة منذ بدء البرنامج في العام الأكاديمي 2010–2011. علاوة على ذلك، تشير الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي إلى ارتفاع متوسط الدرجات التي تم تحقيقها في كلٍّ من برنامج الدبلوم، وبرنامج البكالوريوس، كما أن معظم الطلبة يكملون دراسة البرنامج في المدة المحددة له. وتشير البيانات المقدمة إلى أن طلبة المعهد الذين يواصلون السنة الثالثة من البكالوريوس في جامعة (Bangor) يحرزون أعلى معدلات نجاح من بين الطلبة القادمين من مؤسسات دولية أخرى لها شراكة مع الجامعة. ومع ذلك، وكما أشير إليه في (الفقرة: 1.3)، فإن مهاراتهم الكمية ما زالت تحتاج إلى مزيد من التطوير. كما يحتاج طلبة المعهد إلى تطوير مهاراتهم المرجعية العلمية، ولاسيما عندما يقدمون أحد التكليفات البحثية فإنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للإشارة بشكل صحيح إلى المراجع التي استخدموها. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز أن يضمن تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لمساعدتهم في الإشارة بدقة وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم. ووفقًا للأدلة المقدمة، فقد تقدم (24) طالبًا من مجموع (29) طالبًا للالتحاق ببكالوريوس المحاسبة والمالية في جامعة (Bangor) في العام الأكاديمي 2011–2012، في حين أنه في العام الأكاديمي 2012–2013، قد تخرج (17) طالبًا من مجموع (23) طالبًا من برنامج البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية. وفي العام الأكاديمي 2013–2014، انخفض عدد طلبة البكالوريوس إلى (13) طالبًا من مجموع (17) طالبًا، ورسب طالب واحد فقط من طلبة البكالوريوس. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في العامين

الأكاديميين 2012–2013، و2013–2014، انتقل (100%) من الطلبة إلى الجامعة لمواصلة دراستهم في برنامج البكالوريوس، في حين انخفضت النسبة في العام الأكاديمي 2014–2015 إلى (89%)، كما أن العدد الإجمالي للطلبة المتسربين خلال السنوات من 2011 إلى 2014، هو (13) طالبًا من مجموع (70) طالبًا، وقد ارتبط تسرب معظمهم بانتقالهم إلى برامج أخرى. وتلاحظ اللجنة من الإحصاءات المذكورة أعلاه، أن الطلبة الذين حصلوا على شهادة الدبلوم في المعهد قد تم إعدادهم أكاديميًّا على نحو جيد، كما أنَّهم على نفس مستوى الطلبة الذين تقدموا إلى الحصول على مؤهل البكالوريوس في الجامعة. وطبقا للإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، فإن نسبة (87.5%، و93.8%، و100%) من الخريجين قد التحقوا بوظائف ذات صلة بتخصصهم، وذلك في الأعوام 2012–2013، و2013–2014، و2014–2015، على الترتيب. وفي حين أنَّ (75%، 37.5%، و54%)، قد اختاروا الالتحاق بشهادات مهنية خلال السنوات الدراسية نفسها المذكورة سابقا. ومن خلال المقابلات والإحصاءات المقدمة، علمت اللجنة أنَّ غالبية الطلبة يعملون في شركات خاصة، وشركات لمراجعة الحسابات، وشركات تأمين، في حين يلتحق عددٌ صغيرٌ من الخريجين بالقطاع الحكومي؛ مما يشير إلى وجود طلب على هؤلاء الخريجين في السوق المحلية. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ مستوى إنجاز الخريجين في كل من الدبلوم والبكالوريوس هو مستوى مستوفٍ لمتطلبات كلا المؤهلين.

3.9 يقوم المعهد بالاشتراك مع جامعة (Bangor) بمتابعة تقدم الطلبة على مدار السنوات. وتشير الإحصاءات المقدمة من المعهد بوضوح إلى أنَّ جميع الطلبة الذين استكملوا متطلبات البرنامج قد تخرجوا خلال ثلاث سنوات؛ منهم سنتان في المعهد في البحرين، حيث حصلوا على شهادة الدبلوم، وسنة في جامعة (Bangor)؛ لاستكمال مؤهل البكالوريوس. كما أن معدل التسرب منخفض، حيث لم يتسرب من استكمال برنامج البكالوريوس إلا (13) طالبًا فقط إلى الآن. ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا يوجد دليل على عقد مقايسة مع برامج أخرى مماثلة في البحرين، أو في المنطقة، إلا أن هناك مقايسة بين طلبة المعهد، وطلبة المؤسسات الدولية الأخرى التي لها شراكة مع جامعة (Bangor)، والتي تعد دليلا على أن أداء طلبة المعهد هو أفضل بكثير من أداء غيرهم من الطلبة فيما يخص اللغة الإنجليزية والتفكير النقدي. وقد درست اللجنة التحليل الموجز الخاص بدفعات الطلبة، ووجدت أن عدد خريجي برنامج الدبلوم قد انخفض خلال السنوات من 2013 إلى 2015، من (25 إلى 20، ثم إلى 13) طالبًا على التوالي. والأمر نفسه ينطبق على

خريجي برنامج البكالوريوس، حيث انخفض عددهم من (27 إلى 24، ثم إلى 17) طالبًا على التوالي في السنوات الأكاديمية نفسها المذكورة سابقا. ولذلك، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بالتحقيق في السبب وراء انخفاض عدد خريجي المحاسبة والمالية.

3.10 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فإنه لا يوجد لدى المعهد مجلس استشاري للبرنامج، بل يوجد بدلا منه مجلس إدارة يرأسه محافظ المصرف المركزي للبحرين؛ وذلك بعد وضع المؤسسة تحت مظلة المصرف المركزي، وفقًا للمرسوم الملكي رقم: (21) الصادر في 2016. ويتألف مجلس الإدارة من كبار ممثلي قطاع الأعمال إلى جانب كبار موظفي المعهد. ومن خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أن مجلس الإدارة يجتمع بانتظام لمناقشة المسائل المرتبطة بوضع قطاع الأعمال في البحرين. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق أنَّ مسئوليات مجلس الإدارة هي مسئوليات عليا ليست على مستوى البرنامج، وهو ما تم تأكيده من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت مع كبار مديري المعهد. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بأن يقوم المعهد بتشكيل مجلس استشاري للبرنامج يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، وأرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.11 أثناء الزيارة الميدانية، أجرت اللجنة مقابلات مع كل من ممثلي أرباب الأعمال، وخريجي برنامج بكالوريوس المحاسبة والمالية. وقد ذكر ممثلو أرباب الأعمال الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ خريجي المحاسبة والمالية قد جذبوا انتباههم؛ نظرا لكفاءتهم التقنية، وثقتهم وأخلاقياتهم الجيدة في العمل، وتوجههم الوظيفي. وكان من رأيهم أنَّ الخريجين قد استفادوا كثيرًا من الخبرة الدولية التي حصلوا عليها من جامعة (Bangor)، وأكدوا أن هذه الخبرة قد ساهمت في نضجهم. ومن خلال مقابلات الخريجين، علمت اللجنة أنَّ عددًا كبيرًا منهم يدرسون للحصول على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)؛ لتيسير عملية ترقيتهم في العمل. وقد أكدوا على أن المعهد يقوم بإعدادهم لبيئة العمل بشكل جيد، في حين تركز الجامعة على الجوانب الأكاديمية، وهذا بدوره يساعدهم في الدمج بين النظرية والتطبيق. غير أنه، ووفقًا لما ذكره الخريجون، كان هناك أمرٌ واحدٌ يشغلهم، وهو قلة عدد المقررات الدراسية الاختيارية خلال أول سنتين لهم في المعهد، خلافا للجامعة، التي تقدم خيارات عديدة عندما يتعلق الأمر بالمقررات الاختيارية (انظر التوصية في الفقرة: 1.2). وبوجه

عام، تقدر اللجنة أن الخريجين وأرباب الأعمال يشعرون بالرضا التام تجاه البرنامج وطريقة تقديمه. ومع ذلك، تحثُّ لجنة المراجعة أن تقوم المؤسسة بتطوير وإجراء استبانات لآراء كل من أرباب الأعمال والخريجين، وذلك لقياس مدى رضاهم بشكل رسمي. (انظر التوصية التي سترد في الفقرة: 4.8).

3.12 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- الجهود التي يبذلها الموظفون الأكاديميون لمواءمة محتوى المقررات الدراسية والمخرجات مع الشهادة المهنية لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)؛ تؤدي إلى إعفاء الطلبة من دراسة عدد من المقررات في هذه الشهادة.
- تنفيذ سياسات وإجراءات التقييم بشكل دائم، ومتابعتها وإخضاعها للمراجعة المنتظمة، وإتاحتها للطلبة للاطلاع عليها.
- وجود آليات رسمية لضمان أنَّ أدوات / أساليب التقييم متوائمة على نحو جيد مع مخرجات تعلم البرنامج.
- وجود آليات لضمان تنفيذ التدقيق الداخلي للبرنامج والذي يؤدي إلى تحقق العدالة والدقة في تقييم إنجازات الطلبة.
- تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل جيد؛ لضمان أن تكون المستويات الأكاديمية للطلبة في البرنامج مماثلة للطلبة الذين يدرسون في جامعات أخرى؛ ولضمان أن الإجراءات المتخذة تحسن وتعزز من طريقة تقديم المقررات الدراسية.
- مستوى أعمال الطلبة – التي خضعت للتقييم – مناسبٌ لنوع البرنامج ومحتواه.
- مستوى إنجاز الخريجين في كل من الدبلوم والبكالوريوس يلبي متطلبات كلا المؤهلين.
- الخريجون وأرباب الأعمال يشعرون بالرضا التام تجاه البرنامج وطريقة تقديمه.

3.13 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسة رسمية للمقايسة المرجعية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج بما في ذلك مخرجاته لمقايسة مرجعية مع المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية.
- تطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى إنجاز الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج عند نهاية الفصل الدراسي.
- تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لمساعدتهم في الإشارة بدقة وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم البحثية.
- تشكيل مجلس استشاري للبرنامج يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، وأرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.14 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى المعهد سياساته الخاصة، ولوائحه، وإجراءاته، والتي تُطبق في جميع اقسامه، حيث تغطي هذه السياسات الموارد البشرية، والمالية، والمشتريات، وإدارة البرامج المقدمة به. كما يوجد لديه إطارٌ للجودة؛ يتم تطبيقه على جميع الإجراءات التي تغطي التطوير المهني للموظفين، والمقررات الدراسية القصيرة، فضلًا عن البرامج الأكاديمية التي يتمُّ إدارتها بالتعاون مع مؤسسات خارجية. علاوةً على ذلك، فإنَّ مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول عن جميع الإجراءات الخاصة بضمان الجودة، والتي تُطبق في جميع الاقسام من خلال مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية، والكتيبات، والنماذج الأكاديمية. وقد فحصت اللجنة الوثائق المقدمة، وتأكدت على أنَّها مكتوبة بوضوح ومنظمة بشكل جيد. ويخضع برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية أثناء عملية مراجعته في المقام الأول إلى سياسات، وعمليات كل من المعهد والجامعة، ومركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية في المعهد هو المسئول عن ضمان أنَّ البرنامج مستوف لمتطلبات كلتا المؤسستين. والأساتذة والموظفون الإداريون الذين تمَّ مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في كل من المعهد والجامعة كانوا على دراية تامة بالسياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية المتعلقة بعملهم، وقد أشاروا إلى أنَّ تعريفهم بهذه السياسات، والإجراءات قد تم عند تعيينهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتِّباع البرنامج للَّوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.

4.2 قُدِّمَ إلى لجنة المراجعة الهيكل التنظيمي للمعهد الذي يوضح هيكل المؤسسة. ويتضح من خلال هذا الهيكل أنَّ رئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول أيضًا عن إدارة وحدة ضمان الجودة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن رئيس المركز هو المسئول عن إدارة جميع البرامج التي أقرها المركز، ويسانده في ذلك مدير البرنامج، الذي يتولى بدوره مسئولية تسيير الأنشطة اليومية، هذا إلى جانب المساعدة المقدمة من كل من الأساتذة والموظفين الإداريين على السواء. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ الهيكل التنظيمي للمركز لا يقدم للبرنامج القيادة الأكاديمية المتخصصة التي تسهم في توجيهه بشكل رسمي في جميع الشئون الأكاديمية المتعلقة بالمنهج

الدراسي، ومقرراته، وتخصصاته. ولهذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يعزز من القيادة الأكاديمية للبرنامج، من خلال إدراج قيادة أكاديمية في الهيكل التنظيمي للمركز لتعيين قيادة متخصصة لبرنامج المحاسبة والدراسات المالية.

4.3 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المسئولية النهائية عن الحفاظ على المعايير الأكاديمية، وجودة الخبرة التعليمية للطلبة تقع على عاتق المعهد على النحو المبين في وثيقة اتفاقية التدقيق الخاصة بكل من الجامعة والمعهد. ووفقًا لهذه الاتفاقية، فإن مجلس الدراسات هو المسئول عن ضمان تحقيق جميع التعديلات المقترح إدخالها على البرنامج، مثل المحتوى، وطريقة التقديم والتقييم، أو التوظيف، وتحسين جودة الخبرة التعليمية المتاحة للطلبة. ووفقًا للهيكل التنظيمي لمجلس الدراسات فان رئيس مركز الدراسات، أو أحد الأشخاص المرشحين من المجلس نفسه يترأس المجلس، ويضم المجلس مدير البرنامج، وجميع الأساتذة والإداريين المساهمين في تقديم برنامج المحاسبة والدراسات المالية، بالإضافة إلى المدققين الداخليين والممتحنين الخارجيين، وثلاثة على الأقل من ممثلي الطلبة، فضلا عن المدقق المعين من قِبل الجامعة، ومسئول ضمان الجودة التابع لها، والأعضاء الاستشاريين المشاركين. وتشير الأدلة المقدمة إلى اجتماع المجلس بشكل منتظم، وتقديمه لتغذية راجعة مفيدة فيما يخص برامج جامعة (Bangor) الثلاث المقدمة في المعهد. وينعقد اجتماع مجلس الدراسات في مملكة البحرين، ثم يقدم تقاريره إلى لجنة التعليم والتعلم في الجامعة. ومن خلال اطلاعها على محاضر الاجتماعات، تأكدت اللجنة من أن المجلس يقدم تغذية راجعة مفيدة فيما يخص البرامج الثلاثة للدبلوم المقدمة في المعهد. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة من المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، أن هناك تعاونًا مستمرًّا ومشتركًا بين المدقق التابع للجامعة، وموظفي ضمان الجودة بالمعهد؛ ومن الواضح أنَّ كلا الطرفين يؤدي دورًا مهمًّا في التواصل، وتقديم المشورة بشأن تطبيق سياسات ولوائح الجامعة. وعلاوة على ذلك، فهناك مجلس الامتحانات الداخلية والخارجية، واللذان يعقدان اجتماعاتهما لمراجعة نتائج تقييم المقررات الدراسية، وضمان تقيدهما باتفاقية التدقيق. ويتألف مجلس الامتحان الداخلي من رئيس المركز ، ومدير البرنامج، والاساتذة، والمنسقين الإداريين، ومسئول ضمان الجودة، وموظف مركز الامتحانات، في حين يتألف مجلس الامتحانات الخارجي من مدقق الجامعة، والمسئول عن ضمان الجودة بها، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، والأساتذة الذين يساهمون في تقديم البرنامج، والمدققين الخارجيين، والممتحنين الخارجيين، إلى جانب مسئول ضمان الجودة في المعهد. ومن الجدير بالذكر أن المجلسين يتقاسمان المسئولية

نفسها، بصرف النظر عن كونهما محليين أو دوليين؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية لكل من خريجي برنامج الدبلوم، وبرنامج البكالوريوس على السواء. وتُناقشُ نتائجُ اجتماعات المجلسين المذكورين أعلاه من خلال اجتماع مجموعة فحص الشراكة الخارجية، والذي ينعقد بشكلٍ دوري لتحديد وإدارة المخاطر، أو التهديدات التي تتعرض لها معايير الجودة. وبوجه عام، تشعر اللجنة بالرضا تجاه جودة تقديم البرنامج في المعهد والتي تكفُلُها عدة جهات، فضلا عن وجود عدة لجان مشتركة؛ للتأكد من فاعلية نظام ضمان الجودة. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة وجود نظام إداري واضح لضمان جودة البرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه بصورة مستمرة.

4.4 أثناء الزيارات الميدانية لكل من الجامعة والمعهد، اتَّضح من المقابلات التي أجريت مع الاساتذة والموظفين الإداريين أنَّ هناك وعيًا كاملًا بنظام ضمان الجودة الداخلي، وبالدور الذي يقوم به الموظفون في تنفيذ سياسات ضمان الجودة المتعلقة بواجباتهم. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يحضرون اجتماعات مجلسي الدراسات والامتحانات التي تنعقد في المعهد بالاشتراك مع ممثلي الجامعة؛ لضمان وعيهم الكامل بجميع الإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة ومشاركتهم فيها. علاوة على ذلك، أوضح أعضاء هيئة التدريس والموظفون الإداريون الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ ورش العمل الخاصة ببناء القدرات يتم عقدها بصفة دورية عند تقديم أو استحداث إجراءات وسياسات جديدة، حيث يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم هذه الأنشطة؛ من أجل نشر الممارسات الجيدة بين جميع الموظفين. وعلاوة على ذلك، يتمُّ اطلاع الموظفين على عمليات ضمان الجودة أثناء البرنامج التعريفي، ومن خلال الوثائق الرئيسة مثل الكتيب الإرشادي الخاص بأعضاء هيئة التدريس، ودليل الموارد البشرية. كما كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في الجامعة فهمٌ واضحٌ بطبيعة أدوارهم تجاه ضمان جودة تقديم برنامج الدبلوم في المعهد، وكذلك ضمان جودة خبرة التعلم التي يكتسبها الطلبة أثناء تقدمهم إلى السنة الثالثة ببرنامج البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية. وتقدر لجنة المراجعة أن الموظفين يظهرون مستوى عاليًا من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.

4.5 لا يقدم المعهدُ حاليًا برامجه الأكاديمية الخاصة به، حيث إنَّ جميع البرامج الأكاديمية التي يقدمها مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هي برامج يستضيفها المعهد، وتصممها وتتكفل بجودتها

مؤسسات التعليم العالي الدولية. أمَّا فيما يخص برامج جامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ طرح البرامج الجديدة ينظمه دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فضلًا عن الأطراف الاخرى التي تشارك في فحص الاجراءات مثل مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة للجامعة، ولجنة التدقيق الرسمي التي أُنشئت لهذا الغرض فقط. وقد اطَّلعت اللجنة على دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، وتلاحظ مواءمته لشروط الجودة في المملكة المتحدة، كما أنه يمثل معايير الجودة الدولية الملائمة لطرح برامج جديدة. وقد كان آخر البرامج التي تم تصميمها باستخدام هذا الدليل هو برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي. ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا توجد حاليا خطط لطرح برامج جديدة، حيث يركز المعهد حاليًا على تقديم السنة الثالثة من برنامج البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية في البحرين بعد حصول الطلبة على الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية من المعهد، بدلا من انشغاله في طرح برامج جديدة. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا أنَّ المعهد يستشير قطاع الأعمال لمعرفة احتياجاته، وتلبيتها عند طرح برامج جديدة.

4.6 كما هو مبين في (الفقرة: 4.3)، فهناك عدة ترتيبات قائمة لرصد ضمان جودة البرامج وتنفيذها. وإحدى هذه الترتيبات تختص بتقديم تقارير مراجعة المقررات الدراسية المُعدة من قبل قادة المقررات عند نهاية كل فصل دراسي، حيث تعكس هذه التقارير كيفية تقديم محتوى المقررات الدراسية، ونسبة حضور الطلبة ومشاركتهم، وتقييم مستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بهم. وقد تم إدراج هذه التقارير ضمن ملفات المقررات الدراسية، والتي أتيح للجنة المراجعة الاطلاع عليها أثناء الزيارة الميدانية. ويقوم بجمع هذه التقارير رئيس المركز الذي يُعد تقريرًا سنويًّا ويقدمه إلى لجنة المعايير التعليمية التابعة للمعهد. ويتم إعداد تقرير سنوي حول برامج الدبلومات الثلاثة التابعة لجامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، بما فيها برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية ويتم تلقي المعلومات الواردة في التقرير من أنشطة مجلسي الدراسات والامتحانات، حيث يقدم التقرير تقييما نقديًّا لنوعية التعليم والتعلم المقدمة في البرامج الأكاديمية، بما في ذلك تحليلٌ لمعدل تسجيل الطلبة في البرنامج ومستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بكل من الطلبة والأساتذة ، وتحديد الممارسات الجيدة، وتحديد خطة عمل لمعالجة أي مشكلات يتم الكشف عنها، أو أي مبادرات لتعزيز أحد البرامج. وقد اطلعت اللجنة على التقرير السنوي لعام 2015، ولاحظت أن هناك أدلة حول عدد من الإجراءات المتخذة في العام الحالي كنتيجة لهذا التقرير، وتشمل هذه الإجراءات تجريب النظام

الجديد الخاص بمراجعة النظراء، وإدخال استمارات جديدة لتقييم الطلبة للمقررات الدراسية في منتصف الفصل الدراسي، بالإضافة إلى استمارة التقييم التي تُوَزَّعُ عليهم في نهاية الفصل الدراسي. وقد لوحظ أيضًا أن بعض البنود الموجودة بخطة العمل لم يبت فيها بعد، مثل إدخال منصة الـ (Moodle) وقد تأكد ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة، والإدارة العليا الذين وافقوا على رأي اللجنة، وأكدوا على دعمهم لحثِّ الجهة المعنية للإسراع في عملية التنفيذ. وبشكل عام، تقدر لجنة المراجعة أن المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة عنها تعكس الأوضاع الحقيقية في المعهد، وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أن يتم متابعتها، من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.

4.7 يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بالجامعة الذي يضع إجراءات واضحة وشاملة فيما يخص إعادة تدقيق البرامج الأكاديمية، وهو أمرٌ مطلوبٌ حدوثُه كل خمس سنوات. وينص إجراء إعادة التدقيق على أنه لابد من أن يُقدَّم إلى مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة لجامعة (Bangor) ولجنة التدقيق الرسمي المُنْشَأَة لهذا الغرض فقط، اقتراحًا لإعادة تدقيق البرنامج إلى جانب عدة وثائق تقدم من أمين البرنامج قبل (14) يومًا على الأقل من موعد اجتماعهما. وتشمل الوثائق المقدمة مواصفات البرنامج، ونسخًا من استمارات المتابعة السنوية الأخيرة، ونسخةً من أحدث تقرير للمراجعة الداخلية للجودة التي خضع لها البرنامج، ونسخًا من كتيبات المقررات الدراسية، ونسخًا من مواصفات جميع المقررات الدراسية المتعلقة بالبرنامج، وتقارير الهيئات الخارجية (إن وجدت) وتقارير المدققين الداخليين، وتقارير الممتحنين الخارجيين. ومن خلال الأدلة المقدمة لوحظ أن عملية إعادة التدقيق لأي برنامج تُتْرَكُ لأعضاء مجموعة الشراكة الخارجية، وكذلك لتقدير لجنة التدقيق، حيث ينبغي على الطرفين خلال هذه العملية أن يقوما بتقرير ما إذا كانا سيواصلان عملية التدقيق، أم سيواصلان مع إجراء تعديل طفيف، أم سيواصلان بمجرد تنفيذ التوصيات، أم سيقرران الانسحاب. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين في المعهد والجامعة، أبلغت اللجنة أن العملية القادمة لإعادة التدقيق لبرنامج الدبلوم سوف تتم في العام 2018. كما أبلغت اللجنة أن عملية التدقيق قد تم التعجيل بها لمدة سنة واحدة؛ حتى تشمل أيضا السنة الثالثة لبرامج البكالوريوس التي سيقوم بتقديمها المعهد كخيار بديل للطلبة؛ استجابة للتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، وتشعر اللجنة بالرضا تجاه وجود ترتيبات ملائمة بمجرد تنفيذ عملية المراجعة الدورية.

4.8 ينص تقرير التقييم الذاتي على أن التغذية الراجعة للطلبة بخصوص كل مقرر دراسي يتم تجميعها في نهاية كل فصل دراسي. ومن خلال المقابلات مع كبار المديرين والاساتذة اتضح وجود استمارة موحدة لتقييم الطلبة، وقد تمَّ تعديلها مؤخرًا للتمييز بوضوح بين تعليقاتهم على المُحاضِر وتعليقاتهم على المقررات الدراسية والمرافق والشئون الإدارية. ويقوم الموظفون الإداريون بتوزيع استمارات التقييم وجمعها وتحليلها قبل إرسالها إلى المحاضرين لمراجعتها والتعليق عليها. كما يقوم مدير البرنامج، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بمراجعة نتائج التقييم إلى جانب تعليقات المحاضرين. وأبلغ الموظفون لجنة المراجعة بأن رئيس المركز يتابع المسائل المتعلقة بأداء أعضاء هيئة التدريس على المستوى الفردي، في حين تثار مسائل أخرى في اجتماعات مجلس الدراسات، وتدرج ضمن التقرير السنوي حسب ما يقتضيه الأمر. كما قدم إلى اللجنة عينة من استمارات التقييم الخاصة بالطلبة التي تم ملؤها، ولوحظ أنَّ كبار المديرين يستجيبون بشكل إيجابي نحو اهتمامات الطلبة وما يشغلهم. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الطلبة والأساتذة، شعرت اللجنة بالرضا أنه تم الأخذ مؤخرًا باستمارة إضافية للتقييم في منتصف الفصل الدراسي، للتمكين من التدخل المبكر لمعالجة التغذية الراجعة للطلبة؛ للتحسين من خبراتهم التعليمية. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بجمع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، وأنه يتم استخدام هذه النتائج للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه التي بذلها المركز للحصول على التغذية الراجعة للطلبة، غير أنه لا توجد آلية رسمية لجمع آراء الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج وخريجيه. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.

4.9 لدى المعهد آلية رسمية لتحديد احتياجات التنمية المهنية لموظفيه، من خلال عملية التقييم السنوي. ومن المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين، أبلغت اللجنة بأنه فضلا عن عملية التقييم السنوي، ينظم المعهد ورش عمل لتلبية الاحتياجات المهنية للموظفين. وأوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم وجدوا هذه الأنشطة مفيدة، كما أنها مرتبطة بواجباتهم ومنظمة على نحو جيد. كما أشاروا إلى أن عملية التقييم السنوي تشتمل على فقرة تحت مسمى "خطة التنمية"، وقد تم مناقشتها، والموافقة المشتركة عليها من قِبل كل من الموظفين ومديريهم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن من مسئولية جميع المديرين مساعدة موظفيهم على تحديد احتياجاتهم؛ من أجل تعزيز أدائهم وتقدمهم

المهني. علاوة على ذلك، يقوم قسم الموارد البشرية بمراجعة احتياجات التنمية من خلال اطلاعه على التقييمات، ويقوم بصياغة خطة للتدريب يتم إدراجها ضمن خطة الميزانية وتقديمها إلى اللجنة المسئولة عن المصاريف للموافقة عليها. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم؛ لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين. ولدى المعهد أيضا برنامج لتعليم موظفيه الذين يرغبون في تكملة دراستهم حيث ان ذلك يعود بالفائدة على الفرد وعلى المعهد، وقد قدمت المؤسسة أدلة تفيد بتنفيذ هذه الخطة. علاوة على ذلك، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلي الجامعة، علمت اللجنة بوجود أنشطة للتعليم والتعلم يتم عقدها داخل الجامعة، ويستطيع موظفي المعهد المشاركة فيها من خلال الاتصال عن بعد. بينما لم تجد اللجنة أي دليل على هذه المشاركة، أو أي نوع آخر من الاتصالات بين الطرفين في هذا الصدد. كما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة على القيام بأنشطة أكاديمية أخرى مثل البحوث المشتركة، على الرغم من أن التعاون بين المؤسستين يعود إلى العام 2004. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن ينشئ المعهد قناة مناسبة للتواصل وللتعاون الأكاديمي بين موظفيه وموظفي جامعة (Bangor).

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المعهد يؤدي دورًا حيويًّا في تزويد قطاع الأعمال باحتياجاته من العاملين من ذوي الكفاءات في مختلف التخصصات مثل المحاسبة، والصيرفة، والدراسات المالية، والتأمين، والدراسات الإسلامية. ووفقًا للمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أن الاتصال الوثيق بين المعهد وقطاع الأعمال يُمكن المعهد من القدرة على التنبؤ باحتياجات السوق المحلية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، وتضمين جلسات للمحاكاة في برنامج الدبلوم قد تم استحسانه من قبل قطاع الأعمال. كما أبلغت اللجنة من قبل كبار الموظفين الذين تم مقابلتهم أنَّ المعهد يقوم بترتيب اجتماعات سنوية مع مديري التدريب والموارد البشرية بقطاع الأعمال؛ ليقوم بعرض برامجه الحالية عليهم، واستقبال التغذية الراجعة، والتعليقات الخاصة بشأن المقررات الدراسية المقدمة. وبينما تقر اللجنة بالعلاقة الوثيقة بين قطاع الأعمال والمعهد، وتقر بأهمية هذه الاجتماعات في تطوير المعهد وعلاقته بالقطاع، غير أنها لا ترى أن تركيز هذه الاجتماعات ينصب بصفة خاصة على البرنامج. وتلاحظ اللجنة أيضا أنَّ عددًا من أعضاء مجلس إدارة المعهد من ذوي المناصب العليا داخل قطاع الأعمال، ومن ثمَّ فإنهم يقدمون أثناء اجتماعاتهم معلومات حول الاتجاه العام للسوق. ومع ذلك، ترى اللجنة أن هذا الأمر لا يغني عن الحاجة إلى اجراء دراسة لاستقراء سوق العمل المحلية، والإقليمية. ولذلك، توصي

لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بإجراء دراسة رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية، سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبا للعصر، وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتباع البرنامج للَّوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.
- وجود نظام إداري واضح لضمان الجودة يرتبط بالبرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه على نحو منتظم.
- أعضاء هيئة التدريس يظهرون مستوى عاليًا من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.
- المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة تعكس الأوضاع وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أنَّ يتم متابعتها من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.
- يتم تجميع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، واستخدام نتائجها للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه.
- المؤسسة تقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تعزيز القيادة الأكاديمية للبرنامج من خلال إدراج قيادة أكاديمية متخصصة في المحاسبة والدراسات المالية في الهيكل التنظيمي للمركز.
- استحداث وتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.
- إنشاء قناة للتواصل مناسبة للتعاون الأكاديمي بين موظفي المعهد وموظفي الجامعة.

- إجراء دراسة استقراء رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبًا للعصر وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية المؤدي الى البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية الذي يطرحه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "جدير بالثقة".